المأثور من كتاب احتجاج القرّاء لابْنِ السَّرَّاج

(عرض ودراسة)

✍ إعـــداد الباحثة
شريفة عبده علي الهيلي
ماجستير نحو وصرف، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى
E. mail : shryftalhyly@gmail.com

ملخص البحث:

المأثور من كتاب احتجاج القرّاء لابنِ السَّرَّاج (عرض ودراسة)

إعداد / شريفة عبده علي الهيلي

ماجستير نحو وصرف، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى

عنوان البحث **المأثور من كتاب احتجاج القرّاء لابن السراج (عرض ودراسة)**، ويتلخص هذا البحث في عرض لكتاب ابن السَّراج (احتجاج القراء) ودراسة ما أُثر عنه من نصوص، دراسة تحليلية لتوجيهات ابن السراج الصوتية والنحوية والدلالية للقراءات القرآنية، وقد جاء البحث في مقدمة ذُكر فيها أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وخطَّة البحث، ومنهج الدِّراسة فيه، وتمهيد ذُكر فيه ترجمة موجزة عن ابن السَّرَّاج، وتعريف بعلم توجيه القراءات القرآنية ونشأته، وأبرز مصنفاته، ثم متن البحث وفيه دراسة توجيهات ابن السَّرَّاج الواردة في المسائل النّحويّة والصوتية، والدّلاليّة، وقد اتبعت المنهج الوصفي التحليلي حيث ابتدأت بتقديم نصّ ابن السّرّاج، ثمّ تلخيص الفكرة التي يدور حولها النّصّ، ثم تخريج القراءات من مظانها ثم مناقشة توجيهاتها النَّحويّة، والصّوتية، والدّلاليّة عند ابن السَّرّاج ومن سبقه من العلماء ومن تبعه، وأخيرًا التَّرجيح بين القراءات معتمدة في ذلك على الأدلّة النّحويّة، والصّوتية، والدلالية. وقد خلص البحث إلى عدَّة نتائج منها: أنَّ ابن السراج ابتعد عن رمي القراءة باللحن، مهما بلغ من نقدها وتضعيف رواتها، والمقصود بانتقادات ابن السراج الوجه اللغوي الذي تُحمل عليه الآية الكريمة، وليس القراءة ذاتها.

هذا وأسأل المولى عز وجل أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم.

الكلمات المفتاحية : **المأثور – الاحتجاج – القرّاء – الصوتية – النحوية – الدلالية.**

E. mail : **shryftalhyly@gmail.com**

Research Summary:

The Adage of the "Readers' Protest" Book of Ibn Al-Sarraj (Presentation and Study)

By

Sharifa Abdo Ali Al-Hili
MA Towards and Exchange, Faculty of Arabic Language,
Umm Al-Qura University

The current research portrayed the book of (Readers' Protest) and presented what was written about the book. Furthermore, the researcher developed an analytical presentation of the instructions of Ibn Al-Sarraj (voice, grammatical and semantics of the Quranic readings). The research consisted of an introduction portrayed the importance of the research subject, motivation for the research, research plan, method of research, and a prologue delineated a brief translation of Ibn Al-Sarraj, definition of the science of guiding the Quranic readings and its origins and the most prominent works. The body of the research and the study of the instructions of Ibn Al-Sarraj included grammatical, phonetic and semantic aspects. The study made use of the descriptive analytical method where the researcher presented the text of Ibn Al-Sarraj, summarizing the idea that revolves around the text, rooting the readings from its manifestations and discussing its grammatical, phonetic, semantic directions according to

Ibn Al-Sarraj and his predecessors and scholars followed him and finally the weighting between the readings based on that grammatical, phonetic, and semantic evidences. The research attained several results including that Ibn Al-Sarraj portrayed the mispronunciation taking into account its criticism and the narrators. The research payed the due attention to the linguistic aspects of the verse not the reading itself.

Keywords: adage - protest - readers - phonetic - grammatical - semantic.

E. mail : **shryftalhyly@gmail.com**

المقدمة

الحمد الله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد، فلقد شرَّف الله اللغة العربية بأنْ أنزل بها القرآن الكريم، كتابه الخالد الذي تعهد سبحانه وتعالى بحفظه فقال عز وجل: "﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴿٩﴾ ﴾ [الحِجر:٩] ثم سخَّر له العلماء العاملين الذين نهلوا من معينه الثَّرِّ فأقاموا عليه دراساتهم وألفوا في أحضانه مصنَّفاتهم، فكتبوا في رسمه وتفسيره، وإعجازه وإعرابه، وتوجيه قراءاته المتواترة والشاذة، ولم يزل الدارسون يستطيبون نبعه الصافي ويتصلون بسبب منه ابتغاء مرضاة الله عز وجل بالمشاركة في خدمة هذا النص الشريف بما قل منه أو كثر، وكثير ممن تحب القليلُ.

هذا وإنَّ من أجلِّ ما كتبه علماء العربية في خدمة كتاب الله عز وجل تلك المؤلفات التي عُنوا فيها بتوجيه القراءات القرآنية المتواترة أو الشاذة، وقد شارك في ذلك الجِلَّةُ من النحويين المتقدمين البصريين والكوفيين، ومن هؤلاء أبو بكر بنُ السَّراج، فقد أثبتت كتبُ التراجم والفهارس والأثبات أنَّ له كتابًا في توجيه القراءات سمَّاه (احتجاج القرَّاء) وقد استوقفني هذا العنوان، لأمورٍ أهمُّها:

– صلتُهُ بكتاب الله عزَّ وجل، وكم في صبحته وإدامة النظر فيه من فضلٍ عظيم وعطاء جليل.

– أنَّه من مؤلفات ابن السَّراج، شيخُ العربية في زمانه، وصاحب الأصول في النحو، الذي قيل فيه: "ما زال النَّحْوُ مجنونًا حتى عقَّله ابن السَّراج بأصوله"(١).

– أنَّه في توجيه القراءات، وهي عندنا في ميدان علم النحو تمثِّلُ الجانب التطبيقي للقواعد النحوية، وفي دراستها والاشتغال بها فضلٌ كبيرٌ في تثبيت القواعد وتمكين الدارس من أدواته.

– أنَّ هذا الكتاب قليلٌ ذكْرُهُ في المصادر، ففي الكشف عنه وتعريف القراء به إضافةٌ جديدةٌ إلى مكتبة علوم القرآن، ومكتبة النحو العربي عامَّة، ومكتبة ابن السَّرَّاج خاصة.

(١) معجم الأدباء ٦/٢٥٣٥.

– بقاء الكتاب بعيدًا عن أنظار الدارسين المحدثين، فلم أجدْ أحدًا خصَّه بحديثٍ، على كثرة الدراسات التي عُنيت بابن السَّراج.

فعقدت العزم على دراسة هذا الموضوع ساعية إلى تحقيق هدفين كبيرين ضمَّنْتُهما عنوان البحث، وهما:

١. وصف كتاب (احتجاج القراء) لأبي بكر بن السرَّاج، وصفًا دقيقًا وفق ما وصلنا من نصوصه، وما ذكرتْهُ عنه كتبُ الفهارس والأثبات.

٢. دراسة نصوص كتاب (احتجاج القراء) وتحليلها تحليلا علميًّا، يبرزُ جهد ابن السَّراج في معالجة مادة كتابه، ويبيِّن تأثُّرَه بالسابقين، وأثرَهُ في الخالفين.

ولتحقيق هذه الأهداف، استعنت الله عزَّ وجلَّ ثم رسمتُ خطة البحث على النحو الآتي:

خطة البحث:

بُني هذا البحثُ على مبحثين مسبوقين بمقدِّمة وتمهيد، ومتلوَّين بخاتمة تلخص أهم نتائجه التي وصل إليها.

المقدمة: وفيها أهميّة الموضوع، وأسباب اختياره، وخطّة البحث، ومنهج الدّراسة فيه.

التمهيد: وفيه:

١. التّعريف الموجز بابن السّراج.

٢. مفهوم علم توجيه القراءات القرآنيّة، ونشأته والتأليف فيه.

الدراسة:

(المبحث الأول): عرضُ كتاب (احتجاج القراء) وفيه أربعةُ مطالب:

- المطلب الأول: تحقيق عنوان الكتاب.
- المطلب الثاني: تحقيق نسبته إلى أبي بكر بن السَّراج.
- المطلب الثالث: القيمة العلمية للكتاب.
- المطلب الرابع: منهجُ ابن السَّراج في كتابه (احتجاج القراء).

(المبحث الثاني) دراسة كتاب (احتجاج القراء)، وفيه ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: التوجيهات الصوتية.
- المطلب الثاني: التوجيهات النحوية.
- المطلب الثالث: التوجيهات الدلالية.

وقد سلكتُ في معالجة مادة هذين المبحثين سُبَل المنهجين الوصفي والتحليلي.

خاتمة البحث: وتشتمل على أبرز النتائج والتّوصيات.

التمهيد

مفهوم علم توجيه القراءات القرآنية ونشأته والتأليف فيه

❁ التوجيه في اللغة:[1]

التوجيه مصدر وجّه -فعَّل تفعيلًا- نحو علّم تعليمًا، قال ابن فارس: "(وَجَهَ) الواو والجيم والهاء: أصلٌ واحد يدُلُّ على مُقابَلَةٍ لشيءٍ.

والوجهُ مُسْتَقْبِلٌ لكلّ شيءٍ. . . ووجَّهتُ الشَّيءَ: جعلتهُ على جهةٍ"[2]. والوجه مفرد، والجمع وجوه، وأوجه، ووجه كل شيء مستقبله. وفي الحديث قال أبو الدرداء: (لا تفقه حتى ترى للقرآن وجوهًا)[3]؛ أي: ترى له معاني يحتملها؛ فتهاب الإقدام عليه[4].

❁ توجيه القراءات في الاصطلاح:

للتوجيه القرآني عند القدماء عدة أسماء، جاءت تلك الأسماء في صورة عناوين لمؤلفاتهم، نحو: (حجة القراءات، وجوه القراءات، معاني القراءات، إعراب القراءات، علل القراءات) إلى غير ذلك[5].

وقد عرف العلماء التوجيه فقال الدكتور عبدالحليم قابة: "هو تعليل الوجه المختار وبيان وجهه من حيث اللغة والإعراب"[6].وعرفه الدكتور حازم سعيد حيدر فقال: "علم يقصد منه تبيين وجوه القراءات وعللها، والإيضاح عنها، والانتصار لها"[7].

---

(١) انظر: الأمثال: ٢٢٧.
(٢) مقاييس اللغة: ٦/٨٨-٨٩.
(٣) انظر: مصنف ابن أبي شيبة: ٦/١٤٢.
(٤) انظر: بحث بعنوان: منهج السمين الحلبي في توجيه القراءات في تفسير الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ص: ٤٠.
(٥) انظر: مقدمة تحقيق شرح الهداية، ص: ٢٣.
(٦) القراءات القرآنية تاريخها ثبوتها حجيتها وأحكامها، ص: ٣٠.
(٧) مقدمة تحقيق شرح الهداية، ص: ٢٠.

❁ نشأته والتأليف فيه

نشأ هذا العلم تحت راية علوم القرآن، وكانت بدايته في شكل ملاحظات أوليّة عند بعض الصحابة والتابعين والقرّاء؛ نتيجة اختلاف القراءات، مع أنها كانت تصدر عن قرّاء كانوا يقرؤون في عصر النبي ﷺ وهذه الاختلافات في القراءة لم تكن مقصودة، وقد أدّى هذا الأمر إلى نشوء خلاف كبير بين القراء، والنحاة، والمفسّرين من حيث القبول والردّ للاحتجاج والتّوجيه القرآني.

ويعدّ ابن عباس أول من احتج لقراءة بأخرى، فقد روي عن ابن عباس أنه قرأ: ﴿**ننشرها**﴾ من قوله تعالى: ﴿وَٱنظُرْ إِلَى ٱلْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوهَا لَحْمًا فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾[1]، وفسَّرها بالإحياء واحتجّ بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ﴾[2].وسلك التابعون نهجه في العناية بهذا النوع من الاحتجاجات القرآنية، حتى جاء عصر التصنيف والتأليف، ولم يكن علم التوجيه في أول أمره مجموعًا في مصنّف مستقلّ، بل بدأ كأي علم من العلوم التي نشأت في ظلّ غيرها، فبقي فترة من الزمن مفرَّقًا في بطون الكتب والأسفار؛ كتب اللغة ومعاني القرآن، فكان مبثوثًا في صفحات معجم العين (ت: ١٧٥هـ)، وكتاب سيبويه (١٨٠هـ)، ومعاني القرآن للفراء (ت: ٢٠٧هـ)، ومعاني القرآن للأخفش الأوسط (ت: ٢١٥هـ)، وهكذا.

ومن أبرز المصنّفات في علم التوجيه ما يلي[3]:

١- كتاب في وجوه القراءات لهارون بن موسى الأعور المتوفي قبل سنة: (٢٠٠هـ)[4].

٢- الجامع ليعقوب بن إسحاق الحضرمي(ت: ٢٠٥هـ).

٣- القراءات لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت: ٢٢٤هـ).

٤- وجوه القراءات لابن قتيبة (ت: ٢٦٧هـ).

٥- احتجاج القرّاء لمحمد بن السري، المعروف بابن السراج النحوي (ت: ٣١٦هـ)، وقد سماه بعضهم (احتجاج القرأة)[5].

٦- الاحتجاج للقراء لابن درستويه (ت: ٣٤٧هـ).

---

(١) من الآية: (٢٥٩) من سورة البقرة.

(٢) انظر: الاحتجاج للقراءات في كتاب حجة القراءات لابن زنجلة، ص: ٦-٧.

(٣) انظر: انظر: السابق: ٩٠-٩١.

(٤) غاية النهاية في طبقات القراء: ٢/٤٦٣-٤٦٤.

(٥) انظر: بغية الوعاة: ١/١١٠.

٧- الحجة في القراءات)، لأبي الحسن أحمد بن الصقر المِنْبَجي، (ت: ٣٦٦هـ).
٨- علل القراءات لأبي منصور الأزهري (ت:٣٧٠هـ).
٩- إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه (ت: ٣٧٠هـ).
١٠- الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسيّ(ت: ٣٧٧هـ).
١١- الاحتجاج في القراءات، لأبي بكر محمد بن الحسن العطّار، (ت: ٣٨٤هـ).
١٢- المحتسب في تبيين شواذّ القراءات لابن جني (ت: ٣٩٢هـ).
١٣- حجة القراءات لابن زنجلة (ت: ٤٠٣هـ).
١٤- وجوه الإعراب والقراءات، لأبي إسحاق أحمد بن محمد الثعلبي، (ت: ٤١٤هـ).
١٥- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكي بن أبي طالب القيسي (ت: ٤٣٧هـ).
١٦- شرح الهداية لأبي العباس أحمد بن عمّار المهدوي (ت: ٤٤٠هـ).
١٧- إعراب القراءات، لأبي طاهر إسماعيل بن خلف الأنصاري، (ت: ٤٥٥هـ).
١٨- الكشف في نكت المعاني والإعراب وعلل القراءات المروية عن الأئمة السبعة لنور الدين علي بن الحسين بن علي الباقولي (ت: ٥٤٣هـ).
١٩- مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني، لأبي العلاء الكرماني (ت: ٥٦٣هـ).
٢٠- الموضح في وجوه القراءات وعللها لابن أبي مريم (ت: بعد ٥٦٥هـ).
٢١- تلخيص علل القرآن، لأبي الفضل حبيش بن إبراهيم التفليسي (ت: ٦٢٩هـ).
٢٢- تحفة الأقران فيما قرئ بالتثليث من حروف القرآن، لأحمد بن يوسف الرعيني (ت: ٧٧٧هـ).

وهكذا ظلّ التصنيف في هذا الفن مستمرًا إلى وقتنا هذا سواء أكانت في دراسات مفصلة أو مجملة[١] مما يدل على مكانة هذا العلم وشرفه بين بقية العلوم[٢].

(١) للاستزادة انظر: فهرسة ابن خير الإشبيلي، لأبي بكر محمد بن خير الأموي، ص: ٢٣ وما بعدها، والمؤلفات في علوم القراءات، لفهد مطيع المغدوي، مجلة الجامعة الإسلامية، العدد (١٥٤).
(٢) انظر: في كتاب العين، ص ٢٢٢- ٢٢٤، والتوجيه البلاغي للقراءات القرآنية، ص ٢٣-٢٥.

- (المبحث الأول): عرضُ كتاب (احتجاج القراء) وفيه أربعةُ مطالب:

- المطلب الأول: تحقيق عنوان الكتاب.

ذكر ابن النديم أن لابن السَّراج كتابًا يحمل عنوان: (احتجاج القُرَّاء)، وهناك ثمة خلاف بين العلماء في صحة اسمه، فبعضهم ذكره باسم: (احتجاج القُرَّاء)، ومنهم: ابن النديم[1]، والقفطي[2]، وابن خلكان[3]، وذكره السيوطي باسم: (احتجاج القرأة)[4].

- المطلب الثاني: تحقيق نسبته إلى أبي بكر بن السَّراج.

ليس ثمة خلاف في صحة نسبة كتاب: (احتجاج القُرَّاء) لأبي بكر بن السرَّاج المتوفى:٣١٦هـ، فقد ورد منسوبًا له في الفهرست، يقول:" وله من الكتب كتاب الأصول الكبير... كتاب احتجاج القراء"[5]، وكذلك ذكره صاحب وفيات الأعيان ضمن مصنفات ابن السرَّاج، فقال:" وله التصانيف المشهورة في النحو: منها كتاب الأصول وهو من أجود الكتب المصنفة في هذا الشأن، وإليه المرجع عند اضطراب النقل واختلافه ... وكتاب احتجاج القراء"[6]، وذكره صاحب إنباه الرواة فقال:

" وانتهت إليه الرياسة بعد موت الزجاج. وله من التصنيف: كتاب الأصول الكبير.

...كتاب احتجاج القرّاء"[7]، وصاحب بغية الوعاء فقال:" وَله من الْكتب: الْأُصُول الْكَبِير، جمل الْأُصُول، الموجز... احتجاج القرأة"[8].

وإنَّ مما يؤكد صحة نسبة هذا الكتاب لابن السراج ما أورده تلميذه أبو علي الفارسي في تقدمة كتابه (الحجَّة للقراء السبعة) إذ قال:"هذا كتاب نذكر فيه وجوه قراءات القراء

١- انظر: الفهرست:١/٨٦.
٢- انظر: إنباه الرواة:٣/١٤٩.
٣- انظر: وفيات الأعيان:٤/٣٣٩.
٤- انظر: بغية الوعاة: ١/١١٠.
٥- الفهرست:١/٨٦.
٦-وفيات الأعيان:٤/٣٣٩.
٧- إنباه الرواة:٣/١٤٩.
٨- بغية الوعاة:١/١١٠.

الذين ثبتت قراءاتهم في كتاب أبي بكر أحمد ابن موسى بن العباس بن مجاهد... وقد كان أبو بكر محمد بن السرّي شرع في تفسير صدر من ذلك في كتاب كان ابتدأ باملائه، وارتفع منه تبييض ما في سورة البقرة من وجوه الاختلاف عنهم، وأنا أسند إليه ما فسر من ذلك في كتابي هذا، وإلى الله أرغب في تيسير ما قصدته"[1]. وهو وإنْ لم يذكر اسم كتاب ابن السَّراج فإنَّه لا يحتمل غيره؛ لما تقدَّم في ثبَتِ آثار ابن السّراج.

– المطلب الثالث: القيمة العلمية للكتاب.

لا تخفى قيمة كتاب "احتجاج القراء" بين الكتب المصنفة في علم القراءات وتوجيهها وتعليلها، ويُعدُّ هذا الكتاب فتحًا في مجال علم القراءات وفن الاحتجاج لها.فمؤلِّفه من كبار العلماء الذين لهم إسهام في خدمة العربية، وكان أحد الأئمة المشاهير، المجمع على فضله، وجلالة قدره في النحو والآداب [2]، ومؤلَّفه " احتجاج القرّاء" انتفع به القرّاء والنحويون والمؤلفون، ومنهم أبو علي الفارسي الذي نقل بعضًا منه في كتاب "الحجة"، الذي طبقت شهرته الآفاق.

وهو من أوائل المصنفات في علم القراءات عمومًا، وفي فن توجيه القراءات وتعليلها خصوصًا، وهذا يسبغ عليه ثوب المهابة والتقدير، كما أنه تميّز بسلامة في المنهج، واستيعاب للأحكام، وفي هذا دلالة على قمَّة النضج العلمي لمؤلِّفه وعصره، وكان في توجيهاته يعرض بعض القراءات ويغوص في التعليل وتوضيح المعنى ويسوق الشواهد والأدلة كي يجلي الأمر ويرفع اللَّبس.وتميّز الكتاب باستخدام بعض أدلة القياس والتعليل المنطقي وهذا يجعله في مصافِّ الكتب.

ويكفيه قدرًا أنه كان ملهمًا للفارسي في تأليف كتابه " الحجة"، فحقق الفارسي أمنية شيخه في إتمام كتاب يُعنى بالقراءات القرآنية، واعتنى باحتجاج القرّاء وجعله جزءًا من كتابه العظيم "الحجة".

– المطلب الرابع: منهجُ ابن السَّراج في كتابه (احتجاج القراء).

عرض ابن السراج مادة كتابه بأسلوب تعليمي أشبه بالمناقشات، فكان ابن السراج ذا طابع خاص في عرض مادته، حيث كان يميل إلى استخدام الأسلوب التعليمي، فيكثر من استخدام الفعل: (اعلم)، ومن ذلك مثلًا قوله:" علم أن حكم كل مضاف إلى

١-الحجة:١/٥٣.

٢- انظر: وفيات الأعيان: ٤/٣٣٩.

معرفة أن يكون معرفة، وإنما تنكرت غير، ومثل، مع إضافتهما إلى المعارف من أجل معناهما، وذلك أنك إذا قلت: رأيت غيرك، فكل شيء ترى «٤» سوى المخاطب فهو غيره"[١]. ولعله استعمل هذا الأسلوب كي يقرب المسألة ويجعلها في متناول المتعلم.

أيضًا كان يميل ابن السراج إلى عرض مادته من خلال الحوار، نحو:" وللمختار لـ (مالك) أن يقول: قرأت: (**مَالِكِ**) لأن المعنى: يملك يوم الدين...فيقال: هذا الذي قلت حسن، ولولا هذا المعنى وما يؤيِّده ماجازت القراءة به..."[٢].

واهتم ابن السراج بنسبة الآراء إلى أصحابها، والقراءات إلى قارئيها، فكان حريصًا على توثيق مادته[٣]. وقد تعرض ابن السراج للمباحث الصوتية، وتناول بعض الحروف العربية ومخارجها وصفاتها، وكان ابن السراج يفصل ويحلل، يذكر المصطلح ثم يحدد دلالته حيث تعرض لقضايا الإدغام، كما عرض ابن السراج في كتابه لمصطلحات نحوية كثيرة مثل: الإعراب، البناء، الخفض، النسق، المكني، الإضافة...الخ[٤]. وكان يربط بين طبيعة اللغة والموسيقى.

١- الحجة: ١/٢١٣.
٢- الحجة: ١/١١١.
٣- انظر: السابق: ١/١٠٤-١٠٧.
٤- انظر: السابق: ١/١٣٩-١٤١، وص: ٢١٢-٢١٤، وص:٢٣٩-٢٤٠

(المبحث الثاني)

دراسة كتاب (احتجاج القراء)، وفيه ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: التوجيهات الصوتية.
- المطلب الثاني: التوجيهات النحوية.
- المطلب الثالث: التوجيهات الدلالية.

١- دلالة (ملك) في قوله تعالى: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾

قال تعالى: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾[١].

❁ نصُّ المسألة:

قال أبو علي الفارسي:

"قَالَ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ السَّرِيِّ: قَالَ أَبُو عَمْرٍو فِيمَا أَخَذْتُهُ عَنِ الْيَزِيدِيِّينَ: إِنَّ «مَلِكَ» يَجْمَعُ مَالِكًا، أَيْ: مَلِكُ ذَلِكَ الْيَوْمِ بِمَا فِيهِ، وَ«مَالِكٌ» إِنَّمَا يَكُونُ لِلشَّيْءِ وَحْدَهُ، تَقُولُ: هُوَ مَالِكُ هَذَا الشَّيْءِ.

وَقَالَ اللهُ سُبْحَانَهُ: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ﴾[٢]، لِلشَّيْءِ بِعَيْنِهِ، فَ(مَلِكٌ) يَجْمَعُ مَالِكًا، وَ(مَالِكٌ) لَا يَجْمَعُ مَلِكًا.

وَقَالَ اللهُ ﷻ: ﴿مَلِكِ النَّاسِ﴾[٣]، و﴿الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ﴾[٤].

قَالَ: وَحُكِيَ أَنَّ عَاصِمًا الْجَحْدَرِيَّ قَرَأَهَا: {مَلْكِ} بِغَيْرِ أَلِفٍ، فَقَالَ مُحْتَجًّا عَلَى مَنْ قَرَأَهَا {مالك} بِالْأَلِفِ: يَلْزَمُهُ أَنْ يَقْرَأَ: {قل أعوذ برب الناس مالك الناس}[٥].

---

(١) آية: (٤) من سورة الفاتحة.
(٢) من الآية: (٢٦) من سورة آل عمران.
(٣) آية: (٢) من سورة الناس.
(٤) من الآية: (٢٣) من سورة الحشر.
(٥) آية: (١-٢) من سورة الناس.

قَالَ هَارُونُ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِأَبِي عَمْرٍو، فَقَالَ: نَعَمْ، أَفَلَا يَقْرَؤُونَ: {فَتَعَالَى اللَّهُ المالك الْحَقُّ}[1]؟

قَالَ: وَقَالَ بَعْضُ مَنِ اخْتَارَ الْقِرَاءَةَ بِـ(مَلِكِ): إِنَّ اللهَ قَدْ وَصَفَ نَفْسَهُ بِأَنَّهُ مَالِكُ كُلِّ شَيْءٍ بِقَوْلِهِ: {رَبِّ العَالمين}[2] فَلَا فَائِدَةَ فِي تَكْرِيرِهِ، ذَكَرَ مَا قَدْ مَضَى ذِكْرُهُ مِنْ غَيْرِ فَصْلٍ بَيْنَهُمَا بِذِكْرِ مَعْنًى غَيْرِهِ.

قَالَ: وَقَالَ: وَإِنَّ الْخَبَرَ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ بِقِرَاءَتِهِ: {مَلك يَوْم الدّين} أَصَحُّ إِسْنَادًا مِنَ الْخَبَرِ بِقِرَاءَتِهِ: {مَالِكِ}، وَإِنَّ وَصْفَهُ بَالْمَلِكِ أَبْلَغُ فِي الْمَدْحِ.

قَالَ: وَهِيَ قِرَاءَةُ أَبِي جَعْفَرٍ، وَالْأَعْرَجِ، وَشَيْبَةَ بْنِ نِصَاحٍ. . . قَالَ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ السَّرِيِّ: الِاخْتِيَارُ عِنْدِي: {مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ}؛ وَالْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ: أَنَّ الْمِلْكَ والْمَالِكَ يَجْمَعُهُمَا مَعْنًى وَاحِدٌ، وَيَرْجِعَانِ إِلَى أَصْلٍ؛ وَهُوَ الرَّبْطُ وَالشَّدُّ، كَمَا قَالُوا: مَلَكْتُ الْعَجِينَ، أَيْ: شَدَدْتُهُ. وَقَالَ الشَّاعِرُ[3]:

مَلَكْتُ بِهَا كَفِّي فَأَنْهَرْتُ فَتْقَهَا يَرَى قَائِمٌ مِنْ دُونِهَا مَا وَرَاءَهَا

يصف طَعْنَةً؛ يَقُولُ: شَدَدْتُ بِهَا كَفِّي. وَالْإِمْلَاكُ –مِنْ هَذَا– إِنَّمَا هُوَ رِبَاطُ الرَّجُلِ بِالْمَرْأَةِ، وَكَلَامُ الْعَرَبِ بَعْضُهُ مَأْخُوذٌ مِنْ بَعْضٍ؛ فَقَدْ يَكُونُ الْأَصْلُ وَاحِدًا ثُمَّ يُخَالَفُ بِالْأَبْنِيَةِ، فَيَلْزَمُ كُلَّ بِنَاءٍ ضَرْبًا مِنْ ذَلِكَ الْجِنْسِ، مِثَالُ ذَلِكَ: الْعَدْلُ، يُشْتَقُّ مِنْهُ: الْعِدْلُ وَالْعَدِيلُ، فَالْعِدْلُ: مَا كَانَ مَتَاعًا، وَالْعَدِيلُ: الْإِنْسَانُ، وَالْأَصْلُ إِنَّمَا هُوَ الْعَدْلُ .

وَكَذَلِكَ مَلِكٌ، وَمَالِكٌ؛ فَالْمَلِكُ الَّذِي يَمْلِكُ الْكَثِيرَ مِنَ الْأَشْيَاءِ، وَيُشَارِكُ غَيْرَهُ مِنَ النَّاسِ، بِأَنَّهُ يُشَارِكُهُ فِي مُلْكِهِ بِالْحُكْمِ عَلَيْهِ فِيهِ، وَأَنَّهُ لَا يَتَصَرَّفُ فِيهِ إِلَّا بِمَا يُطْلِقُهُ لَهُ الْمَلِكُ، وَيَسُوسُهُ بِهِ، وَيَجْتَمِعُ مَعَ ذَلِكَ أَنَّ الْمَلِكَ يَمْلِكُ عَلَى النَّاسِ أُمُورَهُمْ

(١) من الآية: (١١٤) من سورة طه.
(٢) من الآية: (١) من سورة الفاتحة.
(٣) البيت من الطويل، وقائله قيس بن الخطيم في ديوانه: ص: ٤٦، والشاهد فيه قوله: (ملكت بها كفي) فـ(ملكت) من مشتقات الجذر اللغوي: (الميم، واللام، والكاف) الذي يدل على الربط والشد في أحد استعمالاته، وقد جاء في هذا البيت على هذا الاستعمال، والبيت من شواهد: تأويل مشكل القرآن: ١١١/١، والمخصص: ٣٢٢/١، والصحاح: ٣٩٣/٥، وتاج العروس: ٣١٧/١٤.

فِي أَنْفُسِهِمْ، وَجَمِيعِ مُتَصَرَّفَاتِهِمْ، فَلَا يَسْتَحِقُّ اسْمَ الْمَلِكِ حَتَّى يَجْتَمِعَ لَهُ مِلْكُ هَذَا كُلِّهِ، فَكُلُّ مَلِكٍ مَالِكٌ، وَلَيْسَ كُلُّ مَالِكٍ مَلِكًا.

وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷻ: {مَالِكَ الْمُلْكِ}[1]، فَإِنَّ اللهَ ﷻ يَمْلِكُ مُلُوكَ الدُّنْيَا، وَمَا مَلَكُوا، وَإِنَّمَا تَأْوِيلُ ذَلِكَ: أَنَّهُ يَمْلِكُ مَلِكَ الدُّنْيَا، فَيُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ يَشَاءُ.

فَأَمَّا (يَوْمُ الدِّينِ) فَلَيْسَ إِلَّا مُلْكَهُ، وَهُوَ مَلْكُ الْمُلُوكِ – جَلَّ وَعَزَّ– يَمْلِكُهُمْ كَلَّهُمْ، وَقَدْ يُسْتَعْمَلُ هَذَا فِي النَّاسِ؛ فَيُقَالُ: فُلَانٌ مَلِكُ الْمُلُوكِ وَأَمِيرُ الْأُمَرَاءِ، يُرَادُ بِذَلِكَ: أَنَّ مَنْ دُونَهُ مُلُوكًا وَأُمَرَاءَ، فَيُقَالُ: مَلِكُ الْمُلُوكِ وَأَمِيرُ الْأُمَرَاءِ، وَلَا يُقَالُ: مَلِكُ الْمُلْكِ، وَلَا أَمِيرُ الْإِمَارَةِ؛ لِأَنَّ أَمِيرًا وَمَلِكًا صِفَةٌ غَيْرُ جَارِيَةٍ عَلَى فِعْلٍ، فَلَا مَعْنَى لِإِضَافَتِهَا إِلَى الْمَصْدَرِ، وَأَمَّا إِضَافَةُ (مَلِكٍ) إِلَى الزَّمَانِ فَكَمَا يُقَالُ: مَلِكُ عَامِ كَذَا، وَمُلُوكُ سِنِيِّ كَذَا، وَمُلُوكُ الدَّهْرِ الْأَوَّلِ وَمَلِكُ زَمَانِهِ، وَسَيِّدُ زَمَانِهِ، وَهُوَ فِي الْمَدْحِ أَبْلَغُ.

وَالْآيَةُ إِنَّمَا نَزَلَتْ بِالثَّنَاءِ وَالْمَدْحِ لِلَّهِ تَعَالَى وَالصِّفَةُ لَهُ، أَلَا تَرَى قَوْلَهُ تَعَالَى: {الْحَمْدُ لله رَبِّ العَالمين} فالرُّبُوبِيَّةُ وَالْمُلْكُ مُتَشَابِهَانِ.

قَالَ: وَلِلْمُخْتَارِ لِـ{مالك}أَنْ يَقُولَ: قَرَأْتُ: {مَالك}؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى: يَمْلِكُ يَوْمَ الدِّينِ، وَهُوَ يَوْمُ الْجَزَاءِ، وَلَا يَمْلِكُ ذَلِكَ الْيَوْمَ أَنْ يَأْتِيَ بِهِ وَلَا سَائِرَ الْأَيَّامِ غَيْرُ اللهِ سُبْحَانَهُ، وَهَذَا مَا لَا يُشَارِكُهُ فِيهِ مَخْلُوقٌ فِي لَفْظٍ وَلَا مَعْنًى. فَيُقَالُ: هَذَا الَّذِي قُلْتَ حَسَنٌ، وَلَوْلَا هَذَا الْمَعْنَى وَمَا يُؤَيِّدُهُ مَا جَازَتِ الْقِرَاءَةُ بِهِ، وَلَا بُدَّ لِلْمَعَانِي مِنْ أَنْ تَتَقَارَبَ، وَالْمُلْكُ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ – أَيْضًا – لَا يَكُونُ إِلَّا لِلَّهِ تَعَالَى، فَهُوَ مُتَفَرِّدٌ بِهَذَا الْوَصْفِ.

وَيُقَوِّي ذَلِكَ قَوْلُهُ: {لِّمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ }[2]، وَ قَوْلُهُ: {وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِّلَّهِ}[3]

فَإِنْ احْتَجَّ الْمُخْتَارُ لِمَالِكٍ بِمَا رُوِيَ مِنْ أَنَّ أَوَّلَ مَنْ قَرَأَ: {مَلِكٌ} مَرْوَانُ بْنُ الْحَكَمِ، اِحْتُجَّ عَلَيْهِ مِنَ الْأَخْبَارِ بِمَا يُبْطِلُ ذَلِكَ[4]، وَلَعَلَّ الْقَائِلَ لِذَلِكَ أَرَادَ: أَنَّ

(١) من الآية: (٢٦) من سورة آل عمران.
(٢) من الآية: (١٦) من سورة غافر.
(٣) من الآية: (١٩) من سورة الانفطار.
(٤) وهذا الطعن بعيد؛ لثبوت تواتر هذه القراءة؛ حيث قرأ بها الرسول ﷺ وجمع من الصحابة والتابعين، انظر: السبعة: ١٠٤، والكشف: ١/٢٥– ٣٢.

أَوْلَ مَنْ قَرَأَ فِي ذَلِكَ الْعَصْرِ، أَوْ مَنْ ضَرَبَهُ؛ لِأَنَّ الْقِرَاءَةَ بِذَلِكَ أَعْرَضُ وَأَوْسَعُ مِنْ ذَلِكَ بَحَسَبِ مَا انْتَهَى إِلَيْنَا. اِنْتَهِتِ الْحِكَايَةُ عَنْ أَبِي بَكْرٍ"[1].

❁ الدراسة:

تُقرأ الآية الكريمة على عدة أوجه[2]، ذكر ابن السراج وجهين، هما:

- **{مالك}**: بإثبات الألف، وهي قراءة عاصم، والكسائي.
- {مَلِكِ}**:** بإسقاط الألف، وهي قراءة الباقين.

توجيه قراءة (ملك):

أفاض العلماء في توجيه هذه القراءة، ومن العلماء الأوائل ابن السراج فنقل بعض أقوال السابقين، واختار قراءة **{مَلك}** بإسقاط الألف، واحتج بما يلي:

- أن لفظتي: (مَلِك ومَالِك) منَ بابَ الاشتقاق الذي يقتضي أن يكون الأصل واحدًا، والبناء مختلفًا، فاللفظتان يجمعهما معنى واحد، وترجعان إلى أصل لغوي واحد وهو: (الربط والشد) يقال: (ملكت العجين) أي: شددته، ومنه رباط الرجل بالمرأة[3].
- أن بين اللفظتين عموم وخصوص من جهة المعنى، فكل مَلِك مالك، وليس كلُّ مالك ملكًا؛ لأن الملك هو الذي يملك الأشياء الكثيرة، ويشارك غيره من الناس بأن يشاركه في ملكه بالحكم عليه فيه، وأنه لا يتصرف فيه إلا بما يطلقه له الملك ويسوسه به، والملك يملك على الناس أمورهم في أنفسهم وجميع متصرفاتهم[4].
- تتفاوت استعمالات لفظة (ملك) عند الإضافة؛ نظرًا للمعنى الذي تحققه، فيجوز أن يقال في وصف الناس: (ملك الملوك)، و(أمير الأمراء) أي أن من دونه ملوكًا وأمراء، ولكن لا يجوز إضافتها إلى المصدر نحو: (مَلِكُ المُلْكِ) و(أمير الإمارة)؛ لأنّها صفات غير جارية على (فِعْلٍ)، وبهذا تفتقر إلى المعنى

---

(١) الحجة: ١/١٠٣-١١٢.

(٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١/٥٢، والسبعة في القراءات، ص: ١٠٤، و وإعراب القرآن لابن النحاس: ١/١٩، ومعاني القراءات للأزهري، ص: ٢٣، و والبيان في غريب إعراب القرآن: ١/١٦-١٧، والبحر المحيط: ١/١٣٣-١٣٧. .

(٣) انظر: الحجة: ١/١١٠.

(٤) انظر: السابق: ١/١١٠.

عند إضافتها إلى المصدر[(١)].

- أن لفظة (مَلِك) تضاف إلى الزمان، ولا إشكال في ذلك، فيقال: (مَلِكُ عام كذا، وملوكُ سنيّ كذا، وملوكُ الدهر الأوّل، وملكُ زمانه، وسيّدُ زمانه"[(٢)]، ويؤيد ذلك قراءة من قرأ[(٣)]: {مَلَكَ يَوْمَ الدِّينِ}[(٤)]، على أنه فعل ماض، و(يوم) مفعول به في ظاهر القراءة، والإضافة على معنى اللام؛ لأنها الأصل[(٥)].
- أن لفظة: (مَلِك) هي الأبلغ في المدح، والآية إنما نزلت بالثناء والمدح لله، والوصف له، نحو قوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[(٦)]، فالربوبية والملك متشابهان.

قال الجوهري: "[ربب] رب كل شيء: مالكه. والربُّ: اسم من أسماء الله ﷻ، ولا يقال في غيره إلا بالإضافة، وقد قالوه في الجاهلية للمِلك. قال الحارث بن حِلِّزَةَ[(٧)]:

وَهُوَ الرَّبُّ وَالشَّهِيدُ عَلَى يَوْ ... مِ الْحِيَارَيْنِ وَالْبَلاءُ بَلاءُ"[(٨)]

واختص (مَلِك) بالإضافة إلى (يوم الدين) فالله متفرد بملك هذا اليوم وما يحتويه ملك الملوك، وهي إضافة من باب الاتساع في الظروف[(٩)]؛ لأن (يومًا) ظرف متصرف،

(١) انظر: الحجة: ١/١١١.
(٢) السابق: ١/١١١.
(٣) قرأ أنس بن مالك: {مَلَكَ يَوْمَ الدِّين}، حيث جعله فعلًا ماضيًا، انظر: مختصر في شواذ القراءات لابن خالويه، ص: ٩، وإعراب ثلاثين سورة من القرآن، ص: ٣٠، ومعجم القراءات للخطيب: ١/١٠.
(٤) آية: (٤) من سورة الفاتحة.
(٥) انظر: الدر المصون: ١/٥٢.
(٦) آية: (٢) من سورة الفاتحة.
(٧) انظر: ديوان العرب المعلقات، ومعلقة الحارث بن حلزة، ص: ٥٩.
(٨) الصحاح: ١/١٣٠.
(٩) الاتساع في الظروف هو: أن تجعل نسبة الفعل إليها، وتلقيه بها باعتبار كونه واقعًا فيها بمنزلة نسبته إلى المفعول به الواقع عليه، لما بينهما من الملازمة والمشابهة، وهو تجوّز حكمي في النسبة الظرفية الواقعة بعد نسبة المفعول به الحقيقي، وأثره يظهر في الإضمار، وللنحاة فيه عدة مذاهب: فإن كان فعله غير متعد صار متعديًا، وإن كان متعديًا إلى واحد صار متعديًا إلى اثنين نحو: (حفرت بئر اليوم)، وإن كان متعديًا إلى مفعولين فمن النحاة من أبى الاتساع

وهو ليس متعلق (ملك، ومالك)؛ لأن متعلقهما محذوف تقديره: (مالك الأمر كله يوم الدين)[1].

ومن الأوجه التي رُجِّحت بها قراءة: **{مَلك}** ما يلي:

الأول: أن الله ﷻ قد وصف نفسَهَ بأنه مالك كل شيء بقوله: ﴿رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[2]، فلا فائدة في قراءة من قرأ: **{مالك}**؛ لأنها تكرار.

ذكر هذا الوجه ابن جرير الطبري[3]، وحكاه الفارسي عن ابن السراج.

واعترض الفارسي على هذا الوجه، وذهب إلى أن هذه الحجة لا تُرَجِّحُ قراءةً على قراءة؛ لورود نماذج في القرآن الكريم على هذه الصورة من ذكر الخاص بعد العام، نحو قوله تعالى: **{خَلَقَ الإنسَانَ مِنْ عَلَقٍ}**[4] بعد قوله ﷻ: **{اقرَأْ باسْمِ رَبِّكَ الذي خَلَقَ}**[5]، وكقوله تعالى: ﴿وَبِٱلْءَاخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾[6]، بعد قوله ﷻ: **{الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بالغَيْبِ}**[7]، فالغيبُ يَعُمُّ الآخرةَ وغيرها[8].

الثاني: أن لفظة (ملك) أعم من لفظة (مالك)؛ لأن بينهما عموما وخصوصا، فكل (ملك) مالك، وليس كل (مالك) ملكًا، فـ(ملك) تجمع (مالكًا)، و(مالك) لا يجمع (ملكًا).

ذكر هذا الوجه ابن جرير الطبري[9]، والشيرازي[10]، والقرطبي[11].

وهي حجة غير لازمة عند ابن عطية[12].

فيه؛ لأنه يصير متعديًا إلى ثلاثة وهو قليل، ومنهم من جوزه وإن كان متعديًا إلى ثلاثة لم يجز؛ لأنه يصير متعديًا إلى أربعة ولا نظير له. انظر: حاشية الشهاب: ١/١٥٤.

(١) انظر: الدر المصون: ١/٥١.
(٢) من الآية: (٢) من سورة الفاتحة.
(٣) انظر: جامع البيان: ١/٩٦.
(٤) الآية: (٢) من سورة العلق.
(٥) الآية: (١) من سورة العلق.
(٦) الآية: (٤) من سورة البقرة.
(٧) الآية: (٣) من سورة البقرة.
(٨) انظر: الحجة: ١/١١٤-١١٥.
(٩) انظر: جامع البيان: ١/٩٦.
(١٠) انظر: الموضح، ص: ١٥١.
(١١) انظر: الجامع لأحكام القرآن: ١/١٢٠.
(١٢) انظر: المحرر الوجيز: ١/٥٣.

الثالث: أن (مالك) أبلغ في مدح الخالق، و(مَلِك) أبلغ في مدح المخلوق، والفرق بينهما أن المالك من المخلوقين قد يكون غير (مَلِك)، وإذا كان الله تعالى (مَلِكًا) كان (مالكًا).

ذكر هذا الوجه السمين الحلبي، وأشار إلى أنه اختيار ابن العربي(١).

الرابع: أن الله ﷻ قد وصف نفسه فقال: **{لِمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ}**(٢)، وقال أيضًا: ﴿ **قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ** ﴾(٣)، فمدح نفسه بمالك (المُلك)(٤)، ولم يتمدح بمالك (المِلك)(٥)، وأن مدحه بما امتدح نفسه أحق وأولى. ذكر هذا الوجه أبو حيان(٦).

الخامس: أن القراءة بـ(مَلِك) فيها ضرب من التعظيم، ذكر هذا الوجه أبو معشر الطبري(٧).

السادس: أنَّه قد ورد في التنزيل الحكيم نظائرُ تؤيد هذه القراءةَ، نحو قوله تعالى: **{الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ}**(٨)، وقوله تعالى: **{فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ }**(٩)، وقوله تعالى: **{لِمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ}**(١٠).

ذكر هذا الوجه ابن مجاهد(١١)، والزمخشري(١٢).

توجيه قراءة: (مالك):

للعلماء في توجيهها عدة أقوال:

(١) انظر: الدر المصون: ١/٥٠.
(٢) من الآية: (١٦) من سورة غافر.
(٣) من الآية: (٢٦) من سورة آل عمران.
(٤) (المُلك) مصدر (مَلِك).
(٥) (المِلك) مصدر (مالك).
(٦) انظر: البحر المحيط: ١/١٣٨.
(٧) انظر: الحجج في توجيه القراءات، ص: ٥٧.
(٨) من الآية: (٢٣) من سورة الحشر.
(٩) من الآية: (١١٤) من سورة طه.
(١٠) من الآية: (١٦) من سورة غافر.
(١١) انظر: السبعة: ١٠٤.
(١٢) انظر: الكشاف: ١/٣٠، ومعاني القرآن للزجاج: ١/٥٢-٥٣، والكشف: ١/٢٥-٣٣، وحجة القراءات لابن زنجلة، ص: ٧٧-٧٨.

الأول: أن (مالك) أمدح وأعم لعموم إضافته؛ حيث يضاف إلى سائر المخلوقات فيقال: (مالك الجنّ، والإنس، والطير) بخلاف (مَلِك) فإنه يضاف إلى غير المملوك نحو: (ملك العرب والعجم)، قال الشاعر(١):

سُبْحَانَ من عنت الْوُجُوه لوجهه ملك الْمُلُوك وَمَالك الغفر

ذكر هذا الوجه ابن زنجلة(٢)، والزمخشري(٣).

الثاني: أن الزيادة في المبنى تدل على الزيادة في المعنى، والعرب تعظم بالزيادة في البناء، وأن (مالكًا) فيه زيادة حرف، وكل حرف من القرآن بحسنة، والحسنة بعشر أمثالها، فثواب تاليها أكثر من تالي (ملك)، ذكر هذا الوجه أبو حيان(٤).

ورده القرطبي (٥).

الثالث: أن (مالك)) بالألف على صيغة (فاعل) بحيث يجمع لفظ الاسم ومعنى الفعل؛ فيعمل عمل الفعل، ينصب كما ينصب الفعل؛ وبهذا يصبح (مالك) أمدح من (ملك)؛ لدلالته على تكوين يوم الدين وإحداثه، خلاف (ملك) الذي لا يعمل عمل الفعل. ذكر هذا الوجه الأخفش(٦)، ومكي القيسي(٧).

---

(١) البيت من الكامل، ونُسب للفرزدق ولم أعثر عليه في ديوانه. والشاهد فيه لغوي، وهو: أَن مَالِكًا يُفِيد مَمْلُوكا، وملكا لَا يُفِيد ذَلِك وَلكنه يُفِيد الْأَمر وسعة الْمقدرَة، على أَن الْمَالِك = =أوسع من الْملك لأنك تَقول: الله مَالك الْمَلَائِكَة، وَالْإِنْس، وَالْجِنّ، وَمَالك الأَرْض وَالسَّمَاء وَمَالك السَّحَاب والرياح وَنَحْو ذَلِك. وَملك لَا يحسن إِلَّا فِي الْمَلَائِكَة، والأنس، وَالْجِنّ، والبيت من شواهد الفروق اللغوية للعسكري: ١٨٢/١.

(٢) انظر: حجة القراءات، ص: ٧٧-٧٩.

(٣) انظر: الكشاف: ٣٠/١، والكشف: ٢٦/١، والحجج في توجيه القراءات لأبي معشر الطبري، ص: ٥٧، والدر المصون: ٤٩/١.

(٤) انظر: البحر المحيط: ١٣٨/١، والتفسير الكبير: ١٩٢/١.

(٥) انظر: الجامع لأحكام القرآن: ١٢١/١.

(٦) انظر: معاني القرآن، ص: ١٥/١.

(٧) انظر: الكشف: ٢٦/١، ومعاني القرآن للزجاج: ٥٢/١-٥٣، وحجة القراءات لابن زنجلة: ٧٧-٧٨.

وقد ساوى بعض العلماء بين القراءتين، فلم يرجح قراءة على الأخرى وإنما جعلهما في كفة واحدة، كأبي شامة [١].

والمساوة أولى؛ لأن كلتا القراءتين متواترة ثابتة بالسند عن الرسول ﷺ، فلا مجال لتفضيل قراءة على أخرى؛ والقرآن يكمل بعضه بعضًا ليؤدي المعنى المقصود في أتم صورة، والتفضيل يكون في كلام الناس، وليس في الأحرف السبعة[٢].

❁ موقف أبي علي الفارسي[٣]:

وافق أبو علي الفارسي شيخه ابن السراج في توجيه الآية الكريمة على أنها من باب الاشتقاق، فـ(ملك) و(مالك) لفظتان يجمعهما معنى واحد، ويرجعان إلى أصل لغوي واحد وهو: [الربط والشد]، يقال: (ملكت العجين) أي: شددت عجنه[٤].

وزاد الفارسي بأن ذكر معاني لغوية أخرى، فالإملاك يأتي بمعنى: (الرقّ، أو الاختصاص بالشيء من قبل المالك، وخروجه عن الإباحة لغيره"[٥].

ووافق الفارسي شيخه في الاستدلال ببيت قيس بن الخطيم[٦]:

مَلَكْتُ بِهَا كَفِّي فَأَنْهَرْتُ فَتْقَهَا ... يَرَى قَائِمٌ دُونَهَا مَا وَرَاءَهَا

وزاد الفارسي شاهدًا آخر، وهو قول أوس بن حجر[٧]:

فَمَلَّكَ بِاللِّيطِ الَّذِي تَحْتَ قِشْرِهَا ... كَغِرْقِئِ بَيْضٍ كَنَّهُ القَيْضُ مِنْ

واعترض الفارسي على ما حكاه ابن السراج عن بعض المختارين لقراءة (ملك) من أن الله ﷻ قد وصف نفسه بأنه: (مالك كل شيء) بقوله: (رب العالمين)، فلا

---

(١) إبراز المعاني من حرز الأماني: ١/١٥٠.
(٢) انظر: الدر المصون: ١/٤٨.
(٣) انظر: الحجة: ١/١٠٤-١٣٩.
(٤) انظر: السابق: ١/١١٢-١١٣.
(٥) : ١/١١٢-١١٣.
(٦) البيت سبق تخريجه، ص:١٣.
(٧) البيت من الطويل، ونُسب لأوس بن حجر، والبيت في وصف قوس. والليط: القشر، والغرقي: والقشرة الملتزفة ببياض البيض. والقيض: القشرة العالية اليابسة. يقول: إن القواس حين قشر قناة الفرس لم يستأصل قشرها، أبقى الليط يقويها بذلك ويملكها؛ يقال: ملكه: قوَّاه، وشبه الليط بالغرقي الذي فوقه للقيض، والشاهد فيه قوله: (فملَّك)، بمعنى: (شدّد)، والبيت من شواهد الخصائص: ٢/٣٦٥، وتهذيب اللغة: ١٠/١٥٠، والمحكم والمحيط الأعلم: ٩/٢١٩.

فائدة في تكرير ما قد مضى -كما سبق- وذهب الفارسي إلى أن هذا الوجه لا يرجح قراءة (ملك) على (مالك)؛ لورود نماذج من هذا النوع في التنزيل الحكيم[١].

ووافق الفارسي شيخه أيضًا في الاحتجاج للقرآن بالقرآن، حيث ذكر أن مما يقوي القراءة بـ(مالك) قوله تعالى: **{وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ}**[٢]؛ لأن الآيتين بمعنى واحد، والمعنى: (الأمر له) و(مالك الأمر)، ولام الجر بمعنى: الملك والاستحقاق. ومما يقوي القراءة بـ(مالك) قوله تعالى: **{يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئًا}**[٣]، فالتقدير: مالك يوم الدين من الأحكام ما لا تملكه نفس لنفس[٤].

والراجح فيما يظهر القراءة بكلا الوجهين: إثبات الألف وإسقاطها، دون ترجيح قراءة على أخرى، وذلك لعدة أسباب:

- أن كلتا القراءتين سبعيتان متواترتان، قرأ بهما الرسول ﷺ وبعض الصحابة والتابعين[٥]، ولا يمكن أن تتعارض قراءتان متواترتان؛ لأن القرآن لا يخالف بعضه بعضًا[٦]، وإذا صحت القراءتان لا يقال إحداهما أجود؛ لأنهما جميعًا عن النبي ﷺ[٧].
- أن الجمع بين القراءتين يترتب عليه معنى لغوي أوسع وأشمل وهو: أن ملك الله ﷻ ملك حقيقي يختلف عن ملك الخلق، وفي هذا كمال الملك وتمام السلطان.
- أن القراءتين توافقان خط المصحف تحقيقًا أو تقديرًا، قال ابن الجزري: "وقد توافق بعض القراءات الرسم تحقيقًا، ويوافقه بعضها تقديرًا نحو: (مالك يوم الدين) فإنه كتب بغير ألف في جميع المصاحف، فقراءة الحذف تحتمله تحقيقًا كما كتب (ملك الناس)، وقراءة الألف محتملة تقديرًا كما كتب (مالك الملك) فتكون الألف حذفت اختصارًا"[٨].

---

(١) انظر: الحجة: ١/١١٥.
(٢) من الآية: (١٩) من سورة الانفطار.
(٣) من الآية: (١٩) من سورة الانفطار.
(٤) انظر: الحجة: ١/١١٥.
(٥) انظر: الكشف: ١/٢٧-٣٢.
(٦) انظر: زهرة التفاسير: ١/٦١.
(٧) انظر: المنار في علوم القرآن مع مدخل أصول التفسير ومصادره: ٣١٢.
(٨) النشر في القراءات العشر: ١/١١. .

- وردت اللفظتان في استعمال العرب على أكثر من معنى، ومنها على سبيل المثال: (السلطان والعظمة، واحتواء الشيء والقدرة عليه)[١]، وهذا التعدد في الاستعمال يفتح المجال أمام الجمع بين أكثر من معنى للخروج بفائدة معنوية أوسع بكثير من الاقتصار على معنى واحد، وهو من باب اختلاف اللغات، والجمع بين أكثر من لغة لا يُخرِج عن دائرة الفصاحة بل يثري المعنى ويوسِّع التفسير.
- أن ما قام به العلماء من الترجيح بين القراءتين، ورفع واحدة على حساب إسقاط الأخرى أمر غير مرضي، ولا طائل من الخلاف وكثرة الحجاج، وقد تكلم العلماء في ذلك، ومنهم: (أبو شامة[٢]، والسمين الحلبي، والآلوسي[٣]).

قال السمين الحلبي: "وقد رجَّح كلّ فريقٍ إحدى القراءتين على الأخرى ترجيحاً يكاد يُسْقِط القراءةَ الأخرى، وهذا غير مَرْضِيٍّ"[٤].

وقال السيوطي: " (وقرأ الباقون: (ملك)، وهو المختار). عبارة غير حسنة؛ لأن كلتا القراءتين متواترة، فلا يحسن أن يقال في إحداهما: إنها المختارة؛ لما يُشْعِرُ به من أنَّ الأخرى بخلاف ذلك. وقد أنكر جماعة من الأئمة على من رجح قراءة على قراءة"[٥].

وقال الآلوسي: "وعندي لا ثمرة للخلاف، والقراءتان فرسا رهان. . . "[٦].

والله أعلم.

(١) انظر: لسان العرب: ١٠/٤٩١. .
(٢) انظر: إبراز المعاني: ١/١/١٤٩.
(٣) انظر: روح المعاني للآلوسي: ١/١٣٠.
(٤) الدر المصون: ١/٤٧-٤٨.
(٥) نواهد الأبكار وشوارد الأفكار للسيوطي: ١/١٨٧.
(٦) روح المعاني للآلوسي: ١/١٣٠.

٣- الإبدال في الأصوات الأسلية

قال تعالى: ﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ ﴾[1].

نص المسألة:

قال أبو علي الفارسي:

"قَالَ أَبُو بَكْرٍ: لِلْقَارِئِ بِالسِّينِ أَنْ يَقُولَ: هُوَ أَصْلُ الْكَلِمَةِ، وَلَوْ لَزِمَ لُغَةَ مَنْ يَجْعَلُهَا صَادًا مَعَ الطَّاءِ لَمْ يُعْلَمْ مَا أَصْلُهَا. وَيَقُولُ مَنْ يَقْرَأُ بِالصَّادِ: إِنَّهَا أَخَفُّ عَلَى اللِّسَانِ؛ لِأَنَّ الصَّادَ حَرْفٌ مُطْبِقٌ كَالطَّاءِ، فَتَتَقَارَبَانِ وَتَحْسُنَانِ فِي السَّمْعِ، وَالسِّينُ حَرْفٌ مَهْمُوسٌ؛ فَهُوَ أَبْعَدُ مِنَ الطَّاءِ، وَهِيَ قِرَاءَةُ أَبِي جَعْفَرٍ، وَالْأَعْرَجُ، وَشَيْبَةُ، وَقَتَادَةُ. وَيَقُولُ مَنْ قَرَأَ بِالزَّايِ: أَبْدَلْتُ مِنْهَا حَرْفًا مَجْهُورًا حَتَّى يُشْبِهَ الطَّاءَ فِي الْجَهْرِ، وَرُمْتُ الْخِفَّةَ، وَيَحْتَجُّ بِقَوْلِ الْعَرَبِ: (صَقْرٌ، وَسَقْرٌ، وَزَقْرٌ).

وَيَقُولُ مَنْ قَرَأَ بِالْمُضَارَعَةِ الَّتِي بَيْنَ (الزَّايِ وَالصَّادِ): رُمْتُ الْخِفَّةَ، وَلَمْ أَجْعَلْهَا زَايًا خَالِصَةً، وَلَا صَادًا خَالِصَةً فَتَلْتَبِسُ بِأَحَدِهِمَا.

قَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَالِاخْتِيَارُ عِنْدِي الصَّادُ؛ لِلْخِفَّةِ، وَالْحُسْنِ فِي السَّمْعِ، وَهُوَ غَيْرُ مُلْبِسٍ؛ لِأَنَّ مَنْ لُغَتُهُ هَذَا إِذَا كَانَ يَتَجَنَّبُ السِّينَ مَعَ الطَّاءِ لَمْ يَقَعْ عَلَيْهِ لَبْسٌ؛ لِأَنَّ السِّينَ كَأَنَّهَا مُهْمَلَةٌ فِي الِاسْتِعْمَالِ عِنْدَهُ مَعَ الطَّاءِ، وَإِنَّمَا يَقَعُ الْإِلْبَاسُ لَوْ الْتَبَسَتْ كَلِمَةٌ بِالسِّينِ بِكَلِمَةٍ بِالصَّادِ فِي مَعْنَيَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ، وَمَعَ ذَلِكَ فَهِيَ قِرَاءَةُ الْأَكْثَرِ، أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ رُوِيَتْ عَنْهُ الْقِرَاءَةُ بِالسِّينِ مِنْهُمْ قَدْ رُوِيَتْ عَنْهُ بِالصَّادِ؟

وَقَالَ: وَأَمَّا الزَّايُ فَأَحْسَبُ الْأَصْمَعِيَّ لَمْ يَضْبِطْ عَنْ أَبِي عَمْرٍو؛ لِأَنَّ الْأَصْمَعِيَّ كَانَ غَيْرَ نَحْوِيٍّ، وَلَسْتُ أُحِبُّ أَنْ تُحْمَلَ الْقِرَاءَةُ عَلَى هَذِهِ اللُّغَةِ، وَأَحْسَبُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا عَمْرٍو يَقْرَأُ بِالْمُضَارَعَةِ لِلزَّايِ؛ فَتَوَهَّمَهَا زَاءً.

وَأَمَّا الْقِرَاءَةُ بِالْمُضَارَعَةِ الَّتِي بَيْنَ (الزَّايِ وَالصَّادِ) فَعَدَلْتُ عَنِ الْقِرَاءَةِ بِهَا؛ لِأَنَّهُ تَكَلُّفُ حَرْفٍ بَيْنَ حَرْفَيْنِ؛ وَذَاكَ أَصْعَبُ عَلَى اللِّسَانَ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا اسْتُعْمِلَ فِي هَذِهِ الْحَالِ فَقَطْ، وَلَيْسَ هُوَ بِحَرْفٍ يُبْنَى عَلَيْهِ الْكَلِمُ، وَلَا هُوَ مِنْ حُرُوفِ الْمُعْجَمِ، وَلَسْتُ أَدْفَعُ أَنَّهُ مِنْ كَلَامِ الْفُصَحَاءِ مِنَ الْعَرَبِ، إِلَّا أَنَّ الصَّادَ أَفْصَحُ وَأَوْسَعُ وَأَكْثَرُ عَلَى أَلْسِنَتِهِمْ.

وَالسِّينُ وَالصَّادُ وَالزَّايُ أَخَوَاتٌ، وَالصَّادُ أَشْبَهُهُنَّ بِالطَّاءِ؛ لِأَنَّهَا مُطْبَقَةٌ مِثْلَهَا، وَالزَّايُ أَقْرَبُ -أَيْضًا- إِلَى الطَّاءِ مِنَ السِّينِ؛ لِأَنَّ الزَّايَ حَرْفٌ مَجْهُورٌ.

---

(١) آية: (٦-٧) من سورة الفاتحة.

قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: لَيْسَتِ الزَّايُ الْخَالِصَةُ بِمَعْرُوفَةٍ. اِنْتَهَتِ الْحِكَايَةُ عَنْ أَبِي بَكْرٍ"[1].

❁ الدراسة:

تُقرأ الآية الكريمة على أربعة أوجه[2]، ذكرها ابن السراج، هي:

- بالسين في قراءة يعقوب الحضرمي، وقُنْبُل، ورُوَيْس، وروي عن ابن عباس، وابن الزبير[3].
- بالصاد في قراءة الجمهور، واختارها ابن السراج.
- بالزاي في قراءة أبي عمرو، كما روى عنه الأصمعي[4].
- بإشمام الصاد زايًا في قراءة حمزة، وخلاد[5].

توجيه قراءة السين {ٱلسِرَٰطَ}:

ذهب ابن السراج إلى أن السين هي أصل الكلمة[6]، فقال: "للقارئ بالسين أن يقول: هو أصل الكلمة، ولو لزم لغة من يجعلها صادًا مع الطاء لم يعلم ما أصلها"[7].

وذكر ابن فارس أصالة السين في لفظة: (السراط)، فقال: "(السين، والراء، والطاء) أصلٌ صحيح واحد، يدلُّ على غَيبة في مَرٍّ وذَهاب. من ذلك: سَرَطْتُ الطّعام، إذا بَلعْته؛ لأنَّه إذا سُرِطَ غاب. وبعضُ أهل العلم يقول: السِّراط مشتقٌّ من ذلك، لأنَّ الذاهبَ فيه يغيب غيبةَ الطعام المُستَرَط"[8].

فالسين أصلية، لو لزمت هذه القراءة اللغة الثانية لغة (الصاد)، نتيجة التأثر بجوار الطاء وما تقتضيه هذه المجاورة من قلب السين المهموسة إلى صاد لتقارب الطاء المستعلية في الإطباق؛ لأدى ذلك إلى الجهل بأصل هذه الكلمة. والأفصح عند سيبويه

(١) الحجة ١/١٤٠، ١٤١.
(٢) انظر: السبعة، ص: ١٠٥-١٠٦، ومعاني القراءات، ص: ٢٣، و تحبير التيسير في القراءات العشر لابن الجزري: ١/١٨٦.
(٣) انظر: معاني القراءات، ص: ٢٤.
(٤) انظر: السبعة، ص: ١٠٥- ١٠٦.
(٥) انظر: معاني القراءات، ص: ٢٣.
(٦) وتبعه ابن زنجلة، ومكي القيسي، انظر: حجة القراءات، ص: ٨٠، والكشف: ١/٣٤.
(٧) الحجة: ١/١٤٠.
(٨) مقاييس اللغة: ٣/١٥٢. .

ترك السين على حالها قال: "إذ كان الأعرب الأكثر الأجود في كلامهم ترك السين على حالها"[(١)].

وبيَّن أبو العباس المهدوي علَّة هذه الكثرة بأنَّ العرب إنما تستعمل القلب وما أشبهه؛ طلبًا للخفّة والتجانس، فلم يكونوا ليتركوا الصاد التي تجانس الطاء ويضعوا مكانها السين المهموسة؛ حتى لا يكون الأصل أخفضَ مما قُلِبَ الحرفُ إليه[(٢)].

وقد استدلوا على أن السين هي الأصل بدليلين: الاشتقاق قال الأزهري: "لأن العرب تقول: سرطت اللقمة سرطًا وزردتها زردا؛ أي: بلعتها بلعًا"[(٣)].

وذكر مكي القيسي دليلًا آخر فقال: "لو كانت الصاد هي الأصل لم ترد إلى السين؛ لضعف السين، وليس من أصول كلام العرب أن يردوا الأقوى إلى الأضعف، وإنما أصولهم في الحروف إذا أبدلوا أن يردوا الأضعف إلى الأقوى أبدًا"[(٤)].

توجيه قراءة الصاد {ٱلصِّرَٰطَ}:

يبدل الصاد من السين إذا جاء بعد السين أحد حروف الاستعلاء: (القاف، أو الغين، أو الخاء، أو الطاء)؛ لأن الصاد تقارب هذه الحروف في الإطباق، وتماثل السين في الهمس والرخاوة، والغرض من الإبدال التخفيف؛ لأن عمل اللسان يصبح من جهة واحدة، وهو إبدال قياسي لكنه غير واجب في نظر النحاة، وينسب إلى قبيلة من بني تميم تسمى: (بني العنبر) وهي من القبائل البدوية التي تجنح إلى الصوت المستعلي[(٥)].

قال محمد بن المستنير قطرب: إنَّ"قوماً من بني تميم يقال لهم: (بَلْعَنبر) يقلبون السين صاداً عند أربعة أحرف: (الطاء، والقاف، والغين، والخاء)؛ إذا كُنّ بعد السين، ولا تُبالي أثانية كانت، أم ثالثة، أو رابعة بعد أن يكنّ بعدها، يقولون: (سِراط وصراط)، و(بَسْطة وبَصْطة)، و(سيقل وصيْقل)، و(سَرَقت وصَرَقْت)، و(مَسْغَبة ومَصْغَبَة)، و(مِسْدَغة ومِصْدَغَة)، و(سخّر لكم وصخّر لكم)، و(السَّخَب، والصَّخَب)"[(٦)].

---

(١) الكتاب: ٤/١٨٠.
(٢) انظر: شرح الهداية، ص: ٢١٢.
(٣) معاني القراءات، ص: ٢٤.
(٤) الكشف: ١/٣٤.
(٥) انظر: الكتاب: ٤/٤٧٩، الأصول: ٣/٤٣١، شرح شافية ابن الحاجب للرضي: ٢/٨٨٥.
(٦) العباب الزاخر: ١/٢٥١.

وقريب من هذه اللغة لغة (بني كلب) الذين يبدلون الصادِ من السين إذا جامعت (الغين، أو الخاء، أو القاف)، نحو قراءة قوله تعالى[1]: **{أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ}**[2]، بالصاد على لغة (بني كلب)[3].

ويشترط في هذا الإبدال أن تتقدم السين على حروف الاستعلاء، سواء كانت متصلة بالسين نحو: (صقر)، أو منفصلة بحرف، نحو: (صلخ)، أو بحرفين نحو: (صراط)، أو ثلاثة نحو: (صماليق)[4]، وأن تكون السين هي الأصل[5].

وقراءة الصاد تتماشى مع أصول العرب في كلامها من حيث طلب الخفّة في النطق، والحسن في السمع، والنفور من الثقل والبعد عن اللبس، وهذا الذي حمل ابنَ السرَّاج ومن تبعه على تقديم قراءة الصاد، قال ابن السراج: "والاختيار عندي الصاد؛ للخفّة، والحسن في السمع، وهو غير ملبس... ومع ذلك فهي قراءة الأكثر. ألا ترى أنّ من رويت عنه القراءة بالسين منهم قد رويت عنه بالصاد"[6].

فالصاد تبدل من السين المهموسة؛ نظرًا لتأثر السين بالطاء المجهورة، والصاد قريبة من الطاء في الجهر وهذا يُحدِث نوعًا من المناسبة الصوتية، والخفّة في النطق، والحسن في السمع.

ووجه الخفّة في هذا أنه اجتمع حرفان من مخرج واحد وكان الأول سينًا وهي مهموسة ضعيفة، وجاء بعدها حرف استعلاء مجهور وهو الطاء، ولا شك أن الطاء أقوى من السين والأقوى يؤثر في الأضعف، فتأثرت السين المهموسة وتحولت إلى صاد مجهورة؛ لتحدث المناسبة الصوتية بين الحرفين؛ لأنه يصعب على اللسان الانتقال من مستَفِلٍ إلى مُسْتَعْلٍ، والعرب تكره ذلك؛ فلجأت إلى هذا الإبدال ليصبح عمل اللسان

(١) قرىء (صابغات) بالصاد بدلًا من السين، وقرأ القرّاء (سابغات) بالسين على الأصل، انظر: البحر المحيط: ٢٥٣/٧، و معجم القراءات للخطيب: ٣٤١/٧.
(٢) من الآية: (١١) من سورة سبأ.
(٣) انظر: شرح شافية ابن الحاجب: ٨٨٥/٢.
(٤) انظر: شرح الشافية: ٢٣٠/٣.
(٥) انظر: الملخص من كتاب الفرق بين السين والصاد، ص: ٣٢.
(٦) الحجة: ١٤٠/١.

من جهة واحدة فيحدثَ الحُسْنُ في السمع، إضافة إلى كون هذا الإبدال يفيد عدم اللبس بين الحرفين، مما يؤدي إلى زيادة في البيان[١].

توجيه قراءة الزاي {ٱلزِرَاطَ}:

قال الفراء إن: (الزراط) بإخلاص الزاي هي لغة (كلب، وعُذرة، وبني القين) وهم من قضاعة[٢].

وقد اعترض ابن السراج على القراءة بهذه اللغة[٣]؛ لأنها من قبيل الوهم فقال: "وأما الزاي فأحسب الأصمعي لم يضبط عن أبي عمرو؛ لأن الأصمعي كان غير نحوي، ولست أحب أن تحمل القراءة على هذه اللغة، وأحسب أنه سمع أبا عمرو يقرأ بالمضارعة للزاي فتوهمها زايًا... قال أبو حاتم: ليست الزاي الخالصة بمعروفة"[٤].

وهو قول بعيد؛ لأن الأصمعي كانت وفاته تقريبا سنة: (٢١٣هـ)، على اختلاف في سنة وفاته[٥]، بينما ابن السراج سنة: (٣١٦هـ)، فالأصمعي سابق على ابن السراج وأقرب زمنا إلى سيبويه إمام النحاة وشيخ العربية، وقد عاش في عصور الاحتجاج، ويعدّ مرجعًا في علم اللغة، وكل من عرّف بالأصمعي وثقه وقد أشار إلى ذلك ابن خلكان [٦].وذكر السيوطي شيئًا من هذا فقال: "وقال أبو داود: صدوق، وكان يتقي أن يفسر الحديث، كما يتقي أن يفسر القرآن... وكان من أهل السنة، ولا يفتي إلا فيما أجمع عليه علماء اللغة، ويقف عما ينفردون عنه؛ ولا يجيز إلا أفصح اللغات"[٧]

(١) انظر: السبعة، ص: ١٠٧/١، وإعراب القراءات السبع وعللها: ٤٩/١، ومعاني القراءات، ص: ٢٤، والكشف: ٣٤/١، وشرح الهدايه في توجيه القراءات، ص: ٢١٠-٢١١، والحجج في توجيه القراءات، ص: ٥٨، والكشاف: ٣٢/١، وكشف المشكلات وإيضاح المعضلات: ١٦٨/١، والمحرر الوجيز: ٥٩/١، والموضح: ١٥٢/١، والتبيان في إعراب القرآن، ص: ١٨، والدر المصون: ٦٤/١، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٧٩/١.

(٢) انظر: تفسير القرطبي: ١٤٨/١، والدر المنثور في التفسير بالمأثور: ٣٨/١.

(٣) ونحوا من هذا القدح في رواية الأصمعي ذكره الشيرازي وأبو حيان، انظر: الموضح، ص: ١٥٢، والبحر المحيط: ١٤٣/١.

(٤) الحجة: ١٤٠/١ -١٤١.

(٥) اختلفت الروايات في سنة وفاته، فقيل سنة: (٢١٣هـ)، وقيل: (٢١٦هـ)، وقيل: (٢١٧هـ) -والله أعلم- انظر: أخبار النحويين البصريين، ص: ٥٣.

(٦) انظر: وفيات الأعيان: ١٧٠/٣-١٧٢.

(٧) بغية الوعاة: ٩٦/٢-٩٧.

والإبدال إلى الزاي من لغات العرب الفصحاء بناء على قول سيبويه [١].

وما ذهب إليه ابن السراج يوافق ماصرّح به سيبويه؛[٢] حيث قال: "والزاي أقرب -أيضًا- إلى الطاء من السين؛ لأن الزاي حرف مجهور"[٣].

وكلام ابن السراج مبني على مسألة (المجانسة الصوتية)، فالسين حرف مهموس والطاء مجهور، والعرب تكره الخروج من حرف إلى حرف ينافيه، فقربوا السين من الطاء بأن قلبوها زايًا؛ لأن الزاي من مخرج السين وتؤاخيها في الصفير وتوافق الطاء في الجهر فيتجانس الصوتان.

وهناك من ارتضى هذه القراءة ووجهها ولم يردها أو يضعفها وعلى رأسهم ابن زنجلة وحجته أن هذه القراءة لغة للعرب قال: "وقرأ حمزة بإشمام الزاي، وروي عنه بالزاي، وهي لغة للعرب"[٤].

واحتج المهدوي للقراءة بالمجانسة الصوتية فقال: "أما القراءة بالزاي فوجهها أن الزاي حرف شديد مجهور يناسب السين في الصفير، ويناسب الطاء في الجهر والشدة فمن قلب الصاد زايًا فلتجانس اللفظ كما قلنا، وقد قالوا: (صَقْر-سَقْر- زَقْر)، وقالوا: القصد والقزد"[٥].

توجيه قراءة الإشمام {ٱلصِرَٰطَ}:

عارض ابن السراج هذه القراءة وعدل عنها بعد أن وسمها بالتكلف والصعوبة في النطق، والخروج عن دائرة حروف المعجم [٦].

ذكر ابن السراج سبب عدوله عن هذه القراءة، وهو سبب يتوافق مع منهجيته في التوجيه القرآني من حيث الخفّة في النّطق، والمجانسة في الصوت، والبعد عن التكلّف والاستكراه، فمن الطبيعي أن يعدل عنها ابن السراج، خاصّة وأن هذه الأمور قد نالت

(١) انظر: الكتاب: ٤٧٨/١.
(٢) كأنَّ في كلام ابن السراج تناقضا؛ إذْ قال إن القراءة وهم من الأصمعي، ثم قال والزاي أقرب إلى الطاء من السين؛ لأن الزاي حرف مجهور.
(٣) الحجة: ١٤١/١.
(٤) حجة القراءات، ص: ٨٠/١.
(٥) شرح الهداية، ص: ٢١١، وانظر: كشف المشكلات وإيضاح المعضلات: ١٦٨/١، التبيان في إعراب القرآن، ص: ١٨.
(٦) انظر: الحجة: ١٤٠/١.

من فصاحة هذه اللغة فجعلتها في مرتبة أقل فصاحة من لغة الصّاد التي تعدّ أفصح وأوسع وأكثر استعمالًا.

وذكر أبو منصور الأزهري عدم احتمال الرسم لها فقال: "وقرأ حمزة بين الصّاد والزاي ولا يحتمله الكتاب"(١).

واحتج أبو شامة بأنها من باب المبالغة في المناسبة فقال: "من أشمها زايًا بالغ في المناسبة بينها وبين الطاء"(٢).

وجعلها أبو حيان لغة فقال: "وإشمامها زايًا لغةُ قيس"(٣).

❁ موقف أبي علي الفارسي(٤):

في هذه المسألة وافق الفارسي شيخه ابن السراج في ثلاثة مواضع، وخالفه في موضع.

فأما مواضع الاتفاق، فهي:

وافقه في الاحتجاج لقراءة الصاد؛ طلبًا للمجانسة الصوتية، وهي قراءة حسنة عندهما. وزاد الفارسي بأن عضّد قوله بالنظائر التي وقعت في كلام العرب؛ لأن العرب تكره التصعد بالمستعلي بعد التسفل، نحو: (صُقْت)، و(صَويق)(٥).

ووافقه أيضًا في القول بأصالة السين في القراءة بالسين(٦).

ووافقه في عدم الاعتداد بقراءة الزاي، وخالفه في الاحتجاج لذلك، فابن السراج يرى أنها وهْم من الراوي؛ لأن الأصمعي لم يكن نحويًّا؛ فلم يضبط عن أبي عمرو(٧).

أما الفارسي فيرى أن (الصاد) الواقعة قبل الدال إذا تحركت لم تبدل زايًا، والطاء في حكم الدال من حيث الجهر؛ فينبغي ألا تبدل من السين الزاي في (سراط) من أجل الطاء؛ لتحرك السين رغم ما بينهما من حرفين حاجزين(٨).

---

(١) معاني القراءات، ص: ٢٤.
(٢) إبراز المعاني من حرز الأماني: ١٥١/١.
(٣) البحر المحيط: ١٤٣/١، وانظر: السبعة، ص: ١٠٨، وإعراب القراءات السبع وعللها: ٤٩/١، والمحرر الوجيز: ٥٩/١، والكشف: ٣٥/١.
(٤) انظر: الحجة: ١٩٣/١-١٤٥.
(٥) انظر: الحجة: ١٤١/١.
(٦) انظر: الحجة: ١٤٢/١.
(٧) انظر: السابق: ١٤٣/١.
(٨) انظر: السابق: ١٤٣/١.

وخالف الفارسي شيخه في موقفه من قراءة المضارعة، فابن السراج عدل عنها ورأى أنها تكلف حرف بين حرفين، ولم تستعمل في غير هذا الحال، وليس بحرف يبنى عليه الكلام، رغم أنه من كلام الفصحاء[١].

أما الفارسي يرى أنها أحسن من القراءة بإبدال الزاي من السين، وعضّد قوله بذكر بعض النظائر، كمضارعة الشين للزاي –في الهمس والرخاوة والاستطالة إلى أعلى الثنيتين– إذا وقع بعدها الدال؛ ليتّفقا في الجهر نحو قولهم: (أزدق) في (الأشدق) وكذلك الجيم نحو قولهم: (أزدر) في (الأجدر)[٢].

واستدلّ على شيوع ذلك في الاستعمال بالسماع المتمثل في قراءة أهل مكة[٣]: ﴿حَتَّىٰ يُصۡدِرَ ٱلرِّعَآءُ﴾[٤].

وزاد الفارسي أن الحجة في تحقيق الصاد وترك المضارعة أن الحرف قد أُعلّ مرة بالقلب، فلا تستقيم المضارعة؛ لأنها إعلال آخر، والعرب تكره الإعلال في الحرفين إذا تواليا، فإذا كان هذا في حرفين مفترقين؛ فالأولى أن لا يجمعوا بين إعلالين في حرف واحد[٥].

ويعضد هذا القول أنهم حذفوا النون من: (بلعنبر) و(بلحارث) ولم يحذفوها من: (بني النجار) رغم توالي النونات؛ لئلا يتوالى إعلالان: قلب اللام والحذف[٦].

وذكر قول بعض أدلّة المحتجّين على قراءة المضارعة، بأنها تشبه الإدغام في أنها تقريب للحرف الأول من الحرف الثاني، والصاد لا تدغم في الطاء؛ لانتقاص صوتها، فلذلك لا يضارع بها؛ لأن المضارعة في حكم الإبدال[٧].

والراجح فيما يظهر: القراءة بـ(الصاد)؛ لأنها أعلى اللغات مرتبة، وأرفعها منزلة من حيث الفصاحة قال الفراء: "إذا كان بعد السين طاء، أو قاف، أو غين، أو خاء

(١) انظر: السابق: ١/١٤٠.
(٢) انظر: السابق: ١/١٤٣-١٤٤.
(٣) قرأ حمزة والكسائي وخلف ورويس عن يعقوب بإشمام الصاد الزاي في كل صاد ساكنة بعدها دال نحو(قصد السبيل)، وقرأ الباقون بالصاد الصافية، انظر: المبسوط في القراءات العشر، ص: ١٨١-١٨٢.
(٤) من الآية: (٢٣) من سورة القصص.
(٥) انظر: الحجة: ١/١٤٤.
(٦) انظر: السابق: ١/١٤٤-١٤٥.
(٧) انظر: السابق: ١/١٤٥.

فإن تلك السين تقلب صاداً... فمن ذلك قولهم: (السِّرَاطُ والصِّرَاط)، قال وهي بالصاد لغةُ قريش الأدنين التي جاء بها الكتاب، قال: وعامَّةُ العرب تجعلها سيناً"[(١)]. والله أعلم.

٣- (غير) بين النصب والجر

قال تعالى: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِم غَيرِ ٱلمَغضُوبِ عَلَيهِم﴾[(٢)].

❁ نصُّ المسألة:

قال أبو علي الفارسي:

"قالَ أَبُو بَكْرٍ فِي الحُجَّةِ فِي الْجَرِّ: إِنَّهُمْ قَالُوا: يَنْخَفِضُ عَلَى ضَرْبَيْنِ: عَلَى الْبَدَلِ مِنَ (الَّذِينَ)، وَيَسْتَقِيمُ أَنْ يَكُونَ صِفَةً لِلنَّكِرَةِ. تَقُولُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ غَيْرِكَ)، وَإِنَّمَا وَقَعَ (غَيْرِ) هَهُنَا صِفَةً لِلَّذِينَ؛ لِأَنَّ الَّذِينَ هَهُنَا لَيْسَ بِمَقْصُودٍ قَصْدِهِمْ؛ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ: (إِنِّي لأَمُرُّ بِالرَّجُلِ مِثْلِكَ فَأُكْرِمُهُ).

قَالَ: وَقَالُوا يَجُوزُ النَّصْبُ عَلَى ضَرْبِينِ: عَلَى الْحَالِ، وَالاسْتِثْنَاءِ.

فَأَمَّا الاسْتِثْنَاءُ؛ فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: إِلّا الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ. وَأَمَّا الْحَالُ فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: صِرَاطَ الّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ لا مَغْضُوبًا عَلَيْهِمْ.

قَالَ: وَيَجُوزُ عِنْدِي النَّصْبُ أَيْضًا عَلَى (أَعْنِي)، وَقَدْ حُكِيَ عَنِ الْخَلِيلِ نَحْوُ هَذَا، أَنَّهُ أَجَازَهُ عَلَى وَجْهِ الصَّفَةِ وَالْقَطْعِ مِنَ الْأَوَّلِ كَمَا يَجِيءُ الْمَدْحُ[(٣)]. وَمِمَّا يُحْتَجُّ بِهِ لِمَنْ يَفْتَحُ أَنْ يُقَالَ: غَيْرُ نَكِرَةٌ، فَكُرِهَ أَنْ يُوَصَفَ بِهِ الْمَعْرِفَةُ.

قَالَ: وَالاخْتِيَارُ الَّذِي لَا خَفَاءَ بِهِ الْكَسْرُ، أَلَا تَرَى أَنَّ ابْنَ كَثِيرٍ قَدْ اخْتُلِفَ عَنْهُ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَأَوْلَى الْقَوْلَيْنِ بِهِ مَا لَمْ يُخْرَجْ بِهِ عَنْ إِجْمَاعِ قِرَّاءِ الْأَمْصَارِ.

---

(١) العباب الزاخر: مادة (سرط)، ٢٦٢/١.

(٢) من الآية: (٧) من سورة الفاتحة.

(٣) إذا قطعت الصفة عن الموصوف جاز فيها الرفع والنصب، قال ابن هشام: "وَيجوز قطع الصّفة الْمَعْلُوم موصوفها حَقِيقَة، أَو ادِّعَاء رفعا بِتَقْدِير: (هُوَ)، ونصبا بِتَقْدِير: (أعني) أَو (أمدح، أَو أذم، أَو أرْحم)، وإِذا كَانَ الْمَوْصُوف مَعْلُوما بِدُونِ الصّفة جَازَ لَك فِي الصّفة: (الإتباع، وَالْقطع)، مِثَال ذَلِك فِي صفة الْمَدْح: (الْحَمد لله الحميد) "، شرح قطر الندى: ٢٨٥.

وَلَعَلَّ الَّذِي تَنَكَّبَ الْجَرَّ؛ إِنَّمَا تَنَكَّبَهُ فِرَارًا مِنْ أَنْ يَنْعَتَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ بِـ(غَيْرِ)، وَ(غَيْرُ) إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى الْمَعْرِفَةِ قَدْ تُوصَفُ بِهَا النَّكِرَةُ.

[قَالَ أَبُو بَكْرٍ]: وَالَّذِي عِنْدِي أَنَّ (غَيْرِ) فِي هَذَا الْمَوْضِعِ مَعَ مَا أُضِيفَتْ إِلَيْهِ مَعْرِفَةٌ، وَهَذَا شَيْءٌ فِيهِ نَظَرٌ وَلَبْسٌ فَلْيُفْهَمْ عَنِّي مَا أَقُولُ:

«اِعْلَمْ أَنَّ حُكْمَ كُلِّ مُضَافٍ إِلَى مَعْرِفَةٍ أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً، وَإِنَّمَا تَنَكَّرَتْ (غَيْرُ، وَمِثْلُ)، مَعَ إِضَافَتِهِمَا إِلَى الْمَعَارِفِ مِنْ أَجْلِ مَعْنَاهُمَا، وَذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (رَأَيْتُ غَيْرَكَ)، فَكُلُّ شَيْءٍ تَرَى سِوَى الْمُخَاطَبِ فَهُوَ غَيْرُهُ، وَكَذَلِكَ إِذَا قَالَ: (رَأَيْتُ مِثْلَكَ)، فَمَا هُوَ مِثْلُهُ لَا يُحْصَى، يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِثْلَهُ فِي خَلْقِهِ، وَفِي خُلُقِهِ، وَفِي جَاهِهِ، وَفِي عِلْمِهِ، وَفِي نَسَبِهِ. فَإِنَّمَا صَارَا نَكِرَتَيْنِ مِنْ أَجْلِ الْمَعْنَى. فَأَمَّا إِذَا كَانَ شَيْءٌ مَعْرِفَةً لَهُ ضِدٌّ وَاحِدٌ وَأَرَدْتَ إِثْبَاتَهُ وَنَفْيَ ضِدِّهِ، وَعَلِمَ ذَلِكَ السَّامِعُ فَوَصَفْتَهُ بِـ(غَيْرِ)، وَأَضَفْتَ (غَيْرَ) إِلَى ضِدِّه فَهُوَ مَعْرِفَةٌ، وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِكَ: عَلَيْكَ بِالْحَرَكَةِ غَيْرِ السُّكُونِ، فَـ(غَيْرِ السُّكُونِ) مَعْرِفَةٌ، وَهِيَ الْحَرَكَةُ، فَكَأَنَّكَ كَرَّرْتَ الْحَرَكَةَ تَأْكِيدًا، فَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: "الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ". فَـ(الَّذِينَ) أَنْعَمَ عَلَيْهِمْ لَا عَقِيبَ لَهُمْ إِلا الْمَغْضُوبَ عَلَيْهِمْ، فَكُلُّ مَنْ أَنْعَمَ عَلَيْهِ بِالإِيمَانِ فَهُوَ غَيْرُ مَغْضُوبٍ عَلَيْهِ، وَكُلُّ مَنْ لَمْ يَغْضَبْ عَلَيْهِ فَقَدْ أَنْعَمَ عَلَيْهِ. فَغَيْرُ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ هُمُ الَّذِينَ أَنْعَمَ عَلَيْهِمْ، فَهُوَ مُسَاوٍ لَهُ فِي مَعْرِفَتِهِ. هَذَا الَّذِي يَسْبِقُ إِلَى أَفْئِدَةِ النَّاسِ، وَعَلَيْهِ كَلَامُهُمْ. فَمَتَى كَانَتْ (غَيْرُ) بِهَذِهِ الصِّفَةِ وَقُصِدَ بِهَا هَذَا الْقَصْدُ، فَهِيَ مَعْرِفَةٌ. وَكَذَلِكَ لَوْ عُرِفَ إِنْسَانٌ بِأَنَّهُ مِثْلُكَ فِي ضَرْبٍ مِنَ الضُّرُوبِ، فَقِيلَ فِيهِ: قَدْ جَاءَ مِثْلُكَ، لَكَانَ مَعْرِفَةً إِذَا أَرَدْتَ الْمَعْرُوفَ بِشَبَهِكَ، وَالْمَعْرِفَةُ وَالنَّكِرَةُ بِمَعَانِيهِمَا، فَكُلُّ شَيْءٍ خَلَصَ لَكَ بَعَيْنِهِ مِنْ سَائِرِ أُمَّتِهِ فَهُوَ مَعْرِفَةٌ.

وَمَنْ جَعَلَ (غَيْرِ) بَدَلًا فَقَدِ اسْتَغْنَى عَنْ هَذَا الاحْتِجَاجِ، لِأَنَّ النَّكِرَةَ قَدْ تُبْدَلُ مِنْ الْمَعْرِفَةِ. اِنْتَهَتِ الْحِكَايَةُ عَنْ أَبِي بَكْرٍ»[1].

(١) الحجة: ١/٢١٢-٢١٤.

۞ الدراسة:

تُقرأ الآية الكريمة على ثلاثة أوجه ،ذكر ابن السراج وجهين منها هما[١]:

الأول: (غَيْرِ): بالجرّ، في قراءة نافع، وعاصم، وأبي عمرو، وابن عامر، وحمزة، والكسائي، وابن كثير على اختلاف فيما روي عنه[٢].

الثاني: (غَيْرَ): بالنصب، في قراءة ابن كثير براوية الخليل ، وقراءة عمر بن الخطاب، وعلي، وابن مسعود، وعبدالله بن الزبير[٣]، وقد ذكر ابن خالويه هذه القراءة في مختصره[٤].

وقد نظر النحويون إلى هذه القراءات وفسّروا وجوهها، ومدار حديثهم يتلخص في معرفة علّة النصب والخفض ، ومن العلماء الأوائل ابن السراج

وبيان ذلك على النحو الآتي:

توجيه قراءة الخفض:

للعلماء فيها وجهان:

الوجه الأول: أن (غير) صفة لـ(الذين)، واختلف أصحاب هذا الوجه في المسوغ الذي جعل (غير) صفة لـ(الذين)؛ لاختلاف الصفة والموصوف من حيث التعريف والتنكير.

وأجيب عنه بقولين:

القول الأول: أنَّ (الذين) تجري مجرى النكرات؛ لا يقصد بها أشخاص بعينهم، فهي نكرة من حيث المعنى وإن كان لفظها معرفة، وبذلك يتطابق النعت والمنعوت في التنكير.

ذكر هذا الوجه الفراء[٥]، وتبعه جماعة من العلماء، وهو المختار عند ابن السراج[٦].

---

(٢) الوجه الثالث: (غيرُ) بالضم على الابتداء والخبر في قراءة عمر، انظر: السبعة: ١١١-١١٢، وإعراب ثلاثين سورة من القرآن: ٤٠، وإعراب القراءات السبع وعللها: ٥١ -٥٢، ومعاني القراءات: ٢٧، ومشكل أعراب القرآن الكريم: ١١٠-١١١.

(٢) انظر: السبعة، ص: ١١١.

(٣) انظر: السبعة:١١١-١١٢، والموضح:١٥٤، والبحر المحيط: ١٤٨/١.

(٤) انظر: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، ص:٩.

(٥) انظر: معاني القرآن للفراء: ١٨/١.

(٦) انظر: جامع البيان للطبري: ١٠٩/١-١١٠، ومعاني القرآن للأخفش: ١٧/١، ومعاني القرآن للزجاج: ٥٧/١، والأصول: ٢١٢/١، ومعاني القراءات للأزهري، ص: ٢٧.

وذهب العُكبري إلى أن كلًّا من (غير) و(الذين) فيهما إبهامٌ من وجه، واختصاصٌ من وجه؛ لأن (غير المغضوب) قريبة من المعرفة بالتخصيص الحاصل لها بالإضافة[1].

واعترض أبو حيان على هذا الوجه فقال: "وهذا هدْمٌ لما اعتزموا عليه من أن المعرفة لا تنعت إلا بالمعرفة، ولا أختار هذا المذهب وتقرير فساده في النحو"[2].

وحجة الذين ذهبوا إلى تقرير هذا الوجه أن بعض الأسماء لفظها لفظ المعرفة ومعناها معنى النكرة، فهي بمنزلة قوله: (إني لأمر بالرجل مثلك فأكرمه)؛ في إرادة الجنس والعموم، وهو مذهب ابن السراج، حيث أجاز أن تكون (غير) وصفًا لكلمة (الذين) قبلها؛ لأن (الذين) في هذه الآية لا يقصد بها قوم بأعيانهم، فهي نكرة بمنزلة قوله: (إني لأمرّ بالرجل مثلك فأكرمه) فينتفي القول بوصف المعرفة بالنكرة[3].

القول الثاني: أنَّ إضافة (غير) هنا إضافة محضة، قال سيبويه: "وزعم يونس أنه يقول: (مررتُ بزيدٍ مِثْلِك) إذا أرادوا مررتُ بزيد المعروف بشبهك، فتجعل مثلك معرفة. ويدلك على ذلك قوله: (هذا مثلك قائما) كأنه قال: (هذا أخوك قائما) "[4].

واختلف رأي المبرد فعرَّفها مرَّةً ونكَّرها أخرى؛ إذْ قال: "فأما قول الله عز وجل {غير المغضوب عليهم ولا الضالين} فإن غيرا تكون على ضروب تكون نعتا للذين ؛ لأنها مضافة إلى معرفة.

وتكون حالا فتنصب؛ لأن غيرا وأخواتها يكن نكرات، وهنَّ مضافات لا معارف هذا الوجه فيهنَّ جُمَع. وهو في غير خاصّةً واجب لما تقدَّم ذكره، ويكون بدلاً فكأنَّه قال صراط غير المغضوب عليهم، ويكون نصبًا على استثناء ليس من الأول، وهو جاءني الصالحون إلا الطالحين " [5].

(١) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ١٩.
(٢) البحر المحيط: ١/١٤٨ -١٤٩.
(٣) انظر: الأصول: ١/٢١٢.
(٤) الكتاب: ١/٤٢٨-٤٢٩.
(٥) المقتضب: ٤/ ٤٢٣.

وفي موضع آخر من كتابه رأى أنها لا تتعرف بالإضافة ولا تكون إلا نكرة قال: "فأما (مررت برجل غيرك) فلا يكون إلا نكرة؛ لأنه مبهم في الناس أجمعين، فإنما يصحّ هذا ويفسد بمعناه"(١).

كأنَّ قوله " فإنما يصحّ هذا ويفسد بمعناه" قيدٌ على تعريف (غير) وتنكيرها، فإنْ صحّ التعريف لظهور المعنى فهي معرفة، وإنْ خفي المعنى فهي نكرة. وهو الأقرب، والله أعلم.

وذهب ابن السراج إلى أنَّ (غير) تعرفت بالمغايرة بين شيئين متضادين، فـ(غير)، تضاف إلى شيء معرفة وله ضد واحد، فيكون بمنزلة تكرير الاسم، نحو قولك: (عليك بالحركة غير السكون)، فـ(غير السكون) هو (الحركة) فكأنه تكرار للحركة، و(غير) في الآية مضافة إلى (المغضوب)، وهو معرفة له ضد واحد وهو (المنعم عليهم)، فتعرفت (غير)(٢).

وأجاز بعضهم إعرابها صفة باقية على تنكيرها؛ استصحابًا للأصل، وذلك على مذهب من يجيز وصف المعرفة بالنكرة، ومن هولاء ابن الطراوة، واشترط أن يكون وصفًا خاصًا(٣).

واعترض على هذا الوجه بشاهدين من القرآن الكريم، ومن الشعر، فأمَّا شاهده من القرآن الكريم فقوله تعالى: ﴿رَبَّنَآ أَخۡرِجۡنَا نَعۡمَلۡ صَٰلِحًا غَيۡرَ ٱلَّذِي كُنَّا نَعۡمَلُۚ﴾(٤)، فـ(غير) هنا وقعت بين متضادين ولم تتعرف. وأُجِيبَ عن هذا الاعتراض بأنه يجوز أن يكون (صالحًا)حالًا قدمت على صاحبها وهو قوله: (غير الذي) ، أو أن لفظة (غير الذي) وقعت بدلًا من (صالحًا)، أو أن لفظة (غير) لم تقع بين متضادين؛ لأن ضدّ (الصالح) (الطالح)، والذي كانوا يعملون فرْدٌ من أفراده فليس بضد(٥).

(١) المقتضب: ٤/٢٨٨.
(٢) انظر: الحجة: ١/٢١٤، وشرح كتاب سيبويه: ٢/٣٢٠، وإعراب القراءات السبع وعللها: ٥٢، والكشاف: ١/٣٣،والمحرر الوجيز:١/٦٢-٦٣، والبحر المحيط: ١/١٤٨-١٤٩.
(٣) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك:٢/٣١٨.
(٤) من الآية: (٣٧) من سورة فاطر.
(٥) انظر: روح المعاني: ١/١٤٦.

وأمَّا شاهده من الشعر فقول الشاعر[1]:

إِنْ قُلْتَ خَيْرًا قَالَ شَرًّا غَيْرَهُ أَوْ قُلْتَ شرًا مَدَّهُ بِمِدَادِ

حيث وقعت (غير)، بين متضادّين ولم تتعرف.

الوجه الثاني: أن (غير) مخفوضة على البدل، والذين قالوا بالبدلية اختلفوا في المبدل منه على وجهين:

الأول: أن (غير) بدل من الاسم الموصول (الذين)؛ لأنه يجوز مخالفة البدل للمبدل منه في التنكير والتعريف، وفي الآية خُفضت كلمة (**غيرِ**) على أنَّها بدل من اسم الموصول (الذين).

ذكر هذا الوجه ابن السراج فقال:"ومن جعل (غَيْرِ) بدلًا فقد استغنى عن هذا الاحتجاج؛ لأنّ النكرة قد تبدل من المعرفة"[2]، وقد سبقه إليه المبرد[3]، والزجاج[4].

الثاني: أن (غير) بدل من الضمير في (عليهم).

ذكره السمين الحلبي، وأورد عليه إشكالًا، وهو خلوُّ الصلة من الضمير عند من يرى أن المبدل منه في نية الطرح، قال السمين الحلبي: "وقيل إن (غير)، بدل من الضمير المجرور في (عليهم)، وهذا يشكل على قول من يرى أن البدل يَحُلُّ محلَّ المبدل منه، وينوى بالأول الطرح، إذ يلزم منه خُلوُّ الصلة من العائد، ألا ترى أن التقدير يصير: صراط الذين أنعمت على غير المغضوب عليهم. . "[5].

(١) البيت من الكامل، وهو للأسود بن يعفر في ديوانه: ٣٢، والشاهد فيه قوله: (غيره) حيث أضيفت (غير) إلى ضمير (الخير)، وهو ضد (الشّرّ)، ولم تتعرف بدليل وقوعها صفة لقوله: (شرًّا)، وهذا ينقض القول بـ(أنَّ غير إذا أضيفت إلى معرَّف له ضدّ واحد تعرَّفت)، والبيت من شواهد الصداقة والصديق:١٠٨، و خزانة الأدب:٢٠٩/٤، وشرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية:٣٧٢/١، و المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية: ٢٣٥/١.

(٢) الحجة: ٢١٤/١.

(٣) انظر: المقتضب: ٤٢٢/٤-٤٢٣.

(٤) انظر: معاني القرآن وإعرابه: ٥٧/١.

(٥) الدر المصون: ٧١/١.

ويجاب عن هذا الإشكال بأن المبدل منه غير منوي الطرح[(١)]، ولا يراد بطرح الأول إلغاؤه وإزالة فائدته، ولكن على معنى أن البدل مستقلّ بنفسه، لا متمم لمتبوعه كالتأكيد، والصفة، والبيان، "ولو لزم إعطاء منوي الطرح حكم المطروح لزم إعطاء منويّ التأخير حكم المؤخر" [(٢)].

توجيه قراءة النصب:

للعلماء فيها ثلاثة أوجه[(٣)]:

الوجه الأول: النصب على الحال، واختلفوا في صاحب الحال على قولين:

الأول: أن صاحب الحال هو الضمير في (عليهم)، على أن يكون العامل فيها (أنعمت).

ذكر هذا الوجه ابن خالويه فقال: "فأما ما رواه الخليل بن أحمد عن ابن كثير **{غَيرَ المَغضُوبِ عَلَيهِمْ}**[(٤)]، بالنصب، فإنه نصبه على الحال من الهاء والميم في عليهم"[(٥)]، واختاره أبو حيان[(٦)].

الثاني: أن صاحب الحال هو (الذين)، نقله أبو حيان عن المهدوي، وخطّأه، فقال: "والنصب على الحال من الضمير...أو من (الذين) قاله المهدوي[(٧)] وهو خطأ؛ لأن الحال من المضاف إليه الذي لا موضع له لا يجوز"[(٨)].[(٩)]

---

(١) اختلف العلماء في طرح المبدل منه، فرأى بعضهم أن التابع يصحّ أن يحلّ محلّ المتبوع ويبدل منه، دون أن يتغير المعنى فأسموه بدلًا، ثم تعدى الأمر من المعنى إلى اللفظ، فجعلوا صلاحية الحلول حلولًا حقيقيًّا، ثم تعدّى الأمر إلى طرح الأول، وقالوا: إن البدل على نية طرح الأول وإحلال الثاني محله، مع أن العرب لو أرادوا ذلك لما أعياهم التلفظ بالثاني مباشرة دون ذكر الأول، لاسيما أنهم يميلون إلى الإيجاز والاختصار، ولكنهم قصدوا التعبير عن معان بلاغية لا تتحقق إلا بهذا التركيب، دون حذف أو إحلال، ولم يدُرْ بخلدهم شيءٌ من هذه الأمور الصناعية. انظر: بحث بعنوان : الفرق بين عطف البيان والبدل، لسلوى محمد عرب، ص: ٩٣.

(٢) حاشية الصبان: ١٢٩/٣.

(٣) انظر: السبعة في القراءات لابن مجاهد: ١١١-١١٢.

(٤) من الآية: (٧) من سورة الفاتحة.

(٥) إعراب القراءات السبع وعللها: ٥١/١.

(٦) انظر: البحر المحيط: ١٤٩/١-١٥١.

(٧) لم أعثر على هذا القول في كتاب شرح الهداية، وانظر: مخطوط التحصيل لفوائد التفصيل الجامع لعلوم التنزيل، ل:٨ /أ.

(٨) البحر المحيط: ١٤٩/١.

(٩) والمقصود بعبارة لا موضع له أي صلة الموصول.

فحق صاحب الحال ألا يكون مجرورًا بالإضافة، كما لا يكون صاحب الخبر؛ لأن المضاف إليه مكمل للمضاف، وواقع منه موقع التنوين[١].

والمسألة خلافية بين العلماء، منهم من أيد ذلك ومنهم من ردّه[٢].

الثاني: النصب على الاستثناء المنقطع: أجازه الأخفش[٣]، والزجاج[٤]، وتبعهما ابن السراج فقال: "وقالوا يجوز النصب على ضربين: على الحال، والاستثناء، فأمّا الاستثناء فكأنّك قلت: إلّا المغضوب عليهم"[٥].

ومنع الكوفيون هذا الوجه؛ فقالوا: إنَّ غير ها هنا معطوفٌ عليها بـ (لا) النافية، ولم تقع هذه الصورة في كلام العرب؛ لأنَّهم يقولون: قام القومُ إلا أباك وإلا أخاك، وما قام أخوك ولا أبوك، فيعطفون الاستثناء على الاستثناء والجحد على الجحد [٦].

وأجاب النحاس بأنَّ اعتراضهم لا يلزم؛ لأنَّ في (غير) معنى النفي[٧].

الثالث: النصب على تقدير (أعني)، وهذا الوجه لا إشكال فيه؛ لأنه يجوز في الموصوف إذا كان معلومًا دون الصفة وجهانِ: الإتباع والقطع[٨]، قال سيبويه: "سمعنا بعض العرب يقول: **(الحَمْدُ للهِ رَبَّ العَالمِين)**[٩]، فسألت عنها يونس فزعم أنها عربية"[١٠].

فقد نصبت كلمة (غيرَ) على أنه مفعول به لفعل محذوف تقديره (أعني)، قال ابن السراج: "ويجوز عندي النصب أيضا على أعني. وقد حكي عن الخليل نحو هذا أنّه أجازه على وجه الصفة والقطع من الأول كما يجيء المدح"[١١].

---

(١) انظر: همع الهوامع: ٤/٢٣-٢٤.
(٢) انظر:أمالي ابن الشجري: ٣/٩٦-٩٨، ونتائج الفكر: ٢٤٥، والبديع في علم العربية لابن الأثير:١/١٨٤، وشرح التسهيل لابن مالك:٢/٢٥٧-٢٥٨، وارتشاف الضرب:٣/١٥٨٠، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك:٢/٢٦٧، و وهمع الهوامع: ٤/٢٣-٢٤.
(٣) انظر: معاني القرآن للأخفش: ١/١٨.
(٤) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١/٥٨.
(٥) الحجة: ١/١١٣.
(٦) انظر: جامع البيان للطبري: ١/١٨٤.
(٧) انظر: إعراب القرآن: ١/٢١.
(٨) انظر: شرح قطر الندى، ص: ٢٨٦.
(٩) آية: (٢) من سورة الفاتحة.
(١٠) الكتاب: ٢/٦٣.
(١١) الحجة: ١/٢١٤.

وذكر هذا الوجه مكي القيسي[١]، والبيضاوي[٢].

موقف أبي علي الفارسي[٣]:

وافق أبو علي الفارسي شيخه في توجيه قراءة الخفض على: (البدل أو الوصف)، وذهبا إلى أن القول بالبدلية واضح لا يحتاج إلى دليل؛ لأن النكرة تبدل من المعرفة، كما أن إبدال المعرفة من المعرفة سائغ مستقيم[٤].

ووافق شيخه في توجيه قراءة النصب على (الحال أو الاستثناء)، ولم يُشِر إلى وجه النصب الثالث على القطع[٥].

والراجح فيما يظهر: الجر على أنه بدل؛ لأنه يجوز إبدال النكرة من المعرفة دون شرط على رأي البصريين، نحو قوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾ نَاصِيَةٖ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٖ﴾[٦]، ويعضده السماع[٧]، قال أبو حيان: "وَسُمِعَ بدل النكرة من المعرفة، وليست من لفظ الأوّل، ولا موصوفة، وهذا مذهب البصريين"[٨]، وهو مطابق لقواعد العربية، وسالم من الاعتراض- والله أعلم-.

أمَّا قراءة النصب فالنصب على تقدير (أعني) لسلامته من الإشكالات والاعتراضات التي وردت في قراءة النصب على الحال والاستثناء وقدَّمتُ الجرّ عليها لما فيه من أخذٍ بالظاهر وغُنْيَةٍ عن التقدير- والله أعلم -.

٤- حركة هاء الغائب

قال تعالى: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾[٩].

(١) انظر: تأويل مشكل القرآن: ١/١١١.
(٢) انظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ١/١٩.
(٣) انظر: الحجة: ١/٢١٢-٢٣٦.
(٤) انظر: السابق: ١/٢١٤، وص: ٢١٧.
(٥) انظر: السابق: ١/٢٢١ - ٢٢٣.
(٦) من الآية: (١٥-١٦) من سورة العلق.
(٧) انظر: توضيح المقاصد: ٢/١٠٤٣، والارتشاف: ٤/١٩٦٣.
(٨) الارتشاف: ٤/١٩٦٣.
(٩) من الآية: (٧) من سورة الفاتحة. .

❁ نصُّ المسألة:

قال أبو علي الفارسي:

"قَالَ أَبُو بَكْرِ بْنِ السَّرَّاجِ: "قَالَ سِيبَوَيْهِ: قَالَ بَعْضُهُمْ: (عَلَيْهِمُو) أَتْبَعَ الْيَاءَ مَا أَشْبَهَهَا، وَتَرَكَ مَا لَا يُشْبِهُ الْيَاءَ وَلَا الْأَلِفَ عَلَى الْوَصْلِ"[1]. وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: «هِيَ قِرَاءَةُ الْأَعْرَجِ». وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَقَالَ بَعْضُ مَنِ احْتَجَّ لِذَلِكَ: إِنَّ الْهَاءَ مِنْ جِنْسِ الْيَاءِ؛ لِأَنَّ الْهَاءَ تَنْقَطِعُ إِلَى مَخْرَجِ الْيَاءِ، فَوَجَبَ لِذَلِكَ إِتْبَاعُ الْهَاءِ الْيَاءَ.

وَقَالَ: لَمَّا كَانَتِ الْهَاءُ فِي: (عَلَيْهِمْ) هِيَ الْهَاءُ الَّتِي كَانَتْ فِي عَلَيْهِ وَجَبَ إِقْرَارُهَا عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ مِنَ الْكَسْرِ قَبْلَ دُخُولِ الْمِيمِ؛ إِذْ كَانَتِ الْعِلَّةُ وَاحِدَةً.

وَالِاخْتِيَارُ: (عَلَيهِمْ) بِالْكَسْرِ؛ لِأَنَّهَا أَخَفُّ عَلَى اللِّسَانِ، وَهِيَ قِرَاءَةُ الْأَكْثَرِ... وَالْاخْتِيَارُ إِذَا لَقِيَهَا سَاكِنٌ كَسْرُ الْمِيمِ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ أَخَفُّ، وَهَذِهِ الْكَسْرَةُ لَيْسَتْ بِالْكَسْرَةِ الَّتِي تَأْتِي لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، وَلَا أَصْلَ لَهَا فِي الْكَلِمَةِ؛ لِأَنَّ هَذَا الْحَرْفَ لَهُ حَرَكَةٌ فِي الْأَصْلِ فَحَقُّهُ أَنْ يُرَدَّ –مَتَى احْتِيجَ إِلَى حَرَكَتِهِ– إِلَى الْأَصْلِ، وَكَأَنَّ مَنْ يَكْسِرُ يُقَدِّرُ أَنَّ أَصْلَ الْحَرْفِ: (عَلَيْهِمِي)، رُوِيَ عَنِ الْحَسَنِ أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ: (عَلَيْهِمِي) بِكَسْرَتَيْنِ وَيُثْبِتُ الْيَاءَ فِي الْوَصْلِ، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: لَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا يَقْرَأُ بِكَسْرِ الْمِيمِ إِلَّا أَلْحَقَ الْيَاءَ فِي الْوَصْلِ، وَلَا أَحَدًا يَضُمُّ الْمِيمَ إِلَّا أَلْحَقَ وَاوًا فِي الْوَصْلِ، وَالْوَاوُ وَالْيَاءُ تَسْقُطَانِ فِي الْوَقْفِ. اِنْتَهَتِ الْحِكَايَةُ عَنْ أَبِي بَكْرٍ"[2].

❁ الدراسة::

تُقرأ الآية الكريمة على عدّة أوجه[3]، ذكر ابن السراج وجهين هما:

- **{عَلَيْهِمْ}**: بكسر الهاء وإسكان الميم في حالة الوقف، وهي قراءة الجمهور.
- **{عَلَيْهِمِي}**: بكسر الهاء والميم وياء بعدها في حالة الوصل، وهي قراءة الحسن البَصَري، وعمرو بن فايد[4].

وقد نظر النحويون إلى هذه القراءات وفسّروا وجوهها، ومدار حديثهم يتخلّص في معرفة حركة هاء الغائب بعد الياء، وحركة ميم الجمع في حالة الوقف والوصل،

---

(١) النص في الكتاب: "وقال بعضهم: عَلَيْهِمُو، أتبع الياء ما أشبهها كما أمال الألف لما ذكرت لك، وترك ما لا يشبه الياء ولا الألف على الأصل، وهو الميم...". الكتاب: ١٩٦/٤.

(٢) الحجة للفارسي: ٥٩/١-٦٢.

(٣) انظر: البحر المحيط: ١٤٥/١.

(٤) انظر: المحتسب: ١٢١/١.

والعلة في ذلك، فذهب ابنُ السراج في توجيهه قراءة الجمهور (عليهِمْ) بكسر الهاء وإسكان الميم في حالة الوقف إلى أنَّه على الإتباع؛ لمشابهة الياء الهاء في جنسها ومخرجها؛ ولأن فيه إقرارًا لحركة الهاء قبل دخول ميم الجمع، واختار قراءة الكسر؛ للخفّة ومتابعة الأكثرية. هذا في حال الوقف.

وأمّا في الوصل فإنَّ ميم الجميع إمَّا أنْ يليها إمَّا متحرِّكٌ أو ساكن، فإنْ وليها ساكنٌ فالكسرُ أقيس؛ للإتباع، والتقاء الساكنين، وهو الذي اختاره ابن السراج، نحو قوله تعالى: ﴿وَوَجَدَ مِن دُونِهِمِ امْرَأَتَيْنِ﴾[1] على قراءة أبي عمرو، وقراءة الجمهور بضمِّ الميم[2].

وللعلماء في توجيه هذه القراءة ثلاثة أقوال، بيانها على النحو الآتي:

الأول: أن الهاء خفية ليست بحاجز حصين، فإذا ضُمّت فكأن ضَمَّتها قد وليت الياء الساكنة التي قبلها؛ لضعف الهاء عن الحجز، وهذا ثقيل لذلك كسرت.

الثاني: أن الهاء تشبه الألف في الضعف والخفاء والمخرج، فكما أمالوا الألف لمجاورة الياء والكسرة، كذلك كسروا الهاء لمجاورتهما.

ذكر هذين الوجهين: سيبويه[3]، وتبعه أبو العباس المهدوي[4].

الثالث: أن كسر الهاء؛ لاستثقال الضمة في الهاء وقبلها ياء ساكنة؛ وذلك لكثرة دور المكني في الكلام. ذكر هذا الوجه الفراء[5].

وكسر الهاء بعد الياء والكسرة لغة للعرب، فالحجازيون، ومن جاورهم من فصحاء اليمن يضمونها مطلقًا، بينما أهل (نجد من بني تميم، وقيس، وأسد) يكسرونها بعد الياء والكسرة[6].

وحسَّن الزجاج لغة الكسر فقال: "وأجود اللغات ما في القرآن وهو قوله: ﴿عَلَيْهِ قَآئِمًا﴾[7] ، والذي يليه في الجودة عليهُ مال بالضمِّ[8]، ثم يلي (هذا) عليهي مال، ثم عليهو مال بإثبات الواو، وهي أردأُ الأرْبَعَة"[9].

---

(١) من الآية: (٢٣) من سورة القصص.
(٢) انظر: شرح كافية ابن الحاجب للرضي: ٣/٢٦-٢٧.
(٣) انظر: الكتاب: ٤/١٩٥.
(٤) انظر: شرح الهداية، ص: ٢١٢-٢١٣.
(٥) انظر: معاني القرآن للفراء: ١/١٦.
(٦) انظر: ارتشاف الضرب: ٢/٩١٧-٩١٨.
(٧) من الآية: (٧٥) من سورة آل عمران.
(٨) وقد وردت في القرآن لغة الضم، قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَوْفَىٰ بِمَا عَٰهَدَ عَلَيْهُ ٱللَّهَ فَسَيُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الفتح:١٠]
(٩) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١/٥٦.

❁ موقف أبي علي الفارسي[1]:

في هذه المسألة وافق الفارسي شيخه ابنَ السراج في موضعٍ، وخالفه في موضعٍ آخر، فأمَّا موضع الاتفاق فهو اختيار قراءة الكسر، وزاد بأنْ عضّد اختيارَه بالنظائرِ التي وقعت في كلام العرب؛ لأنَّ العرب قد تترُك الأصل لغرضٍ، كطلب المشابهة بين الصوتين أو طلب الخفَّةِ في الكلام، ومثّل لذلك بقولهم: الصِّراط بالصاد، والأصل فيه أنْ يكون بالسين، واستطرد في ضرب الأمثال؛ ليبيِّن صِحَّةَ اختياره ويقويه[2].

وأمَّا موضع الخلاف فهو في تعليل الكسر، فابنُ السراج يرى أنَّ الهاء تنقطع إلى مخرج الياء، وهي من جنسها[3]، وهذا عند الفارسي غير مستقيمٍ؛ لأنَّ العبارة تحتمل أمرين:

أحدهما: انقطاع الهاء إلى الجهة التي تخرج منها الياء.

والآخر: اتصال صوت الهاء بمخرج الياء.

فإن كان المراد الأول فالهاء لا تختص بذلك، وإن كان المراد الثاني فالهاء ليس فيها استطالة، ولا تتصل بمخرج الياء على حد ما اتصل صوت الشين بالموضع الذي اتصل به، واعتذر للقائل بهذا الوجه بأنَّ الذي الذي حمله على ذلك هو كون الهاء مهموسة، ويصحب الوقف عليها نفخ، وهي رخوة يجوز أن يجري فيها الصوت، فأدى هذا النفخ المصاحب لها عند الوقف، وإجراء الصوت فيها إلى جعلها بمثابة استطالة الشين، وهو من باب الوهم لا حقيقة له، والمشابهة المعتبرة بين الهاء والياء إنما هي مشابهة الألف لخفائها، وتُقَرَّب الألف من الياء بالإمالة، والهاء من الياء بالكسرة، وهذا التوافق آكد من تقارب المخارج[4].

هذا فيما يتصل بموقف الفارسي من حديث شيخه عن حركة الهاء، وأما موقفه من حديثه عن حركة الميم فإنَّه وافقه أن العلة في كسر الميم هي النظرُ إلى حركة الأصل الكسرة، وكأن الأصل في الوصل: (عَلَيْهِمِي) فحذفت الياء[5].

والراجح فيما يظهر: الوجه الثالث، وهو أنَّ الهاء كسرت؛ لاستثقال الضمة في الهاء وقبلها ياء ساكنة؛ وذلك لكثرة دور المكني في الكلام[6]، فلا تكاد تخلو صفحة

---

(١) انظر: الحجة: ١٤٨/١ وما بعدها.
(٢) انظر: الحجة: ٧١/١، ٧٢.
(٣) انظر: السابق: ١٤٨/١.
(٤) انظر: السابق: ٢٠٢/١-٢٠٣.
(٥) انظر: السابق: ٨٨/١.
(٦) انظر: معاني القرآن للفراء: ١٦/١، وإعراب القراءات السبع وعللها: ٥١/١، والتبيان في إعراب القرآن، ص: ٢٠.

من القرآن الكريم من ضمير الغائب، وهو شائع في الاستعمال، والشائع أدعى للتخفيف، خاصة وأنه لغة معروفة عند العرب[1]. والله أعلم.

٥- حركة هاء الكناية المسبوقة بياء ساكنة

قال تعالى: ﴿فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾[2].

❁ نص المسألة:

قال أبو علي الفارسي:

"قَالَ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ السَّرِيِّ: اَلِاخْتِيَارُ فِي {فيه} الْكَسْرُ بِغَيْرِ يَاءٍ وَلَا إِدْغَامٍ[3]، وَحَكَى عَنْ أَبِي حَاتِمٍ أَنَّ ذَلِكَ قِرَاءَةُ الْعَامَّةِ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَهُوَ الْأَخَفُّ، وَخَطُّ الْمُصْحَفِ بِغَيْرِ يَاءٍ. قَالَ: وَأَكْرَهُ الْإِدْغَامَ؛ لِأَنَّ مَنْ كَسَرَ فَالْيَاءَ يُرِيدُ، وَمَنْ أَثْبَتَ الْيَاءَ لَمْ يَجُزْ لَهُ أَنْ يُدْغِمَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَلْتَقِ حَرْفَانِ، وَمَعَ ذَلِكَ فَهِيَ مِنْ الْحُرُوفِ الَّتِي يُكْرَهُ إِدْغَامُ بَعْضِهَا فِي بَعْضٍ؛ لِثِقَلِ ذَلِكَ.

قَالَ: وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: يُرْوَى عَنْ نَافِعٍ أَنَّهُ كَانَ يُدْغِمُ: {فيه هُدًى} وَيُشِمُّهَا شَيْئًا مِنَ الضَّمِّ.

قَالَ: وَإِدْغَامُهُ وَإِدْغَامُ أَبِي عَمْرٍو يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمَا لَمْ يَكُونَا يَزِيدَانِ عَلَى ضَمَّةِ الْهَاءِ بِلَا وَاوٍ، وَعَلَى كَسْرِهَا بِلَا يَاءٍ كَقِرَاءَةِ الْعَوَامِّ.

قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: وَالضَّمُّ لُغَةٌ مَشْهُورَةٌ، وَلَيْسَ بَعْدَ الضَّمِّ وَاوٌ فِي اللَّفْظِ. قَالَ: وَمَنْ كَانَ مِنْ لُغَتِهِ إِدْخَالُ الْوَاوِ مَعَ الْمَضْمُومِ، وَالْيَاءِ مَعَ الْمَكْسُورِ، فَقَالَ: (فِيهُو، وَفِيهِي)، لَمْ يَجُزْ لَهُ الْإِدْغَامُ؛ لِأَنَّ بَيْنَ الْهَاءَيْنِ فِي اللَّفْظِ حَرْفًا حَاجِزًا.

قَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: قِرَاءَةُ مَنْ قَرَأَ: {فيه هُدًّى}، بِإِدْغَامِ الْهَاءِ فِي الْهَاءِ، هُوَ ثَقِيلٌ فِي اللَّفْظِ وَجَائِزٌ فِي الْقِيَاسِ؛ لِأَنَّ الْحَرْفَيْنِ مِنْ مَخْرَجٍ وَاحِدٍ، إِلَّا أَنَّهُ يَثْقُلُ فِي اللَّفْظِ؛ لِأَنَّ حُرُوفَ الْحَلْقِ لَيْسَتْ بِأَصْلٍ فِي الْإِدْغَامِ، وَالْحَرْفَانِ مِنْ كَلِمَتَيْنِ، وَحَكَى الْأَخْفَشُ أَنَّهَا قِرَاءَةٌ.

---

(١) لغة أهل نجد من بني تميم، وقيس، وأسد. انظر: ارتشاف الضرب: ٢/٩١٧-٩١٨.

(٢) من الآية: (٢) من سورة البقرة.

(٣) الإدْغام بالتخفيف مصطلح كوفي، يقابله (الادِّغام) بالتشديد عند البصريين، انظر: المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى آواخر القرن الثالث الهجري لعوض القوزي،ص: ١٠١.

قَالَ أَبُو بَكْرٍ فِي رِوَايَةِ مَنْ رَوَى عَنْ أَبِي عَمْرٍو وَغَيْرِهِ أَنَّهُ كَانَ يُشِمُّ وَيُدْغِمُ: هَذَا مُحَالٌ، لَا يُمْكِنُ الْإِدْغَامُ مَعَ شَيْءٍ مِنْ هَذَا؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ لَا فَصْلَ بَيْنَ الْحَرْفَيْنِ إِذَا أُدْغِمَا بِحَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ، لَا بَقَطْعٍ وَلَا حَرَكَةٍ وَلَا ضَرْبٍ مِنَ الضُّرُوبِ، وَإِنَّمَا يَصِيرَانِ كَالْحَرْفِ الْوَاحِدِ؛ لِلزُومِ اللِّسَانِ لِمَوْضِعٍ وَاحِدٍ، وَإِنَّمَا كَانَ أَبُو عَمْرٍو يَخْتَلِسُ وَيُخْفِي فَيُظَنُّ بِهِ الْإِدْغَامُ، وَكَيْفَ يَكُونُ مُتَحَرِّكٌ مُدْغَمٌ؛ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُتَحَرِّكًا سَاكِنًا؟ قَالَ: وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: أَرَادَ أَبُو عَمْرٍو وَنَافِعٌ الْإِخْفَاءِ؛ فَلِذَلِكَ أَشَمَّا الضَّمَّ وَالْكَسْرَ، وَلَوْ أَدْغَمَا إِدْغَامًا صَحِيحًا أَسْكَنَا الْهَاءَ الْأُولَى. قَالَ: وَكَانَ مِنْ شَأْنِ أَبِي عَمْرٍو الْإِخْفَاءُ؛ لِكَرَاهِيَةِ كَثْرَةِ الْحَرَكَاتِ وَالْإِشْبَاعِ. انْتَهَتِ الْحِكَايَةُ عَنْ أَبِي بَكْرٍ"(١).

❁ الدراسة:

تُقرأ الآية الكريمة على عدة أوجه(٢)، ذكر ابن السراج وجهين هما:

الأول: بكسر الهاء مع حذف الصلة تخفيفًا، وهي قراءة السبعة عدا ابن كثير.

الثاني: بالإدغام، وهي قراءة أبي عمرو، ويروى عن نافع أنه كان يدغم مع إشمامها شيئًا من الضم(٣).

توجيه قراءة الكسر(٤):

والأصل في هاء الكناية الضم، قال سيبويه في (باب ما تكسر فيه الهاء التي هي علامة الإضمار): "اعلم أن أصلها الضم وبعدها الواو(٥)؛ لأنها في الكلام كله هكذا..."(٦).

ولغة الضم هي اللغة المشهورة، ويأتي متبوعًا بالصلة(٧)، لكنها خرجت هنا عن الأصل، لا سيما وأن الهاء كثيرة الدور في العربية(٨)، وخروجها عن الأصل لعلة أدركتها؛ حيث سبقت بساكن وهو الياء، وأتى بعدها متحرك فكان فيها الكسر(٩).

---

(١) الحجة: ١/٢٣٩-٢٤٠.
(٢) انظر: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر: ١/٢١٨.
(٣) انظر: الحجة: ١/٢٣٩، والتيسير، ص: ١٢٨، وإتحاف فضلاء البشر: ١/٢٢٣.
(٤) انظر: الكتاب: ٤/١٩٥، والحجة: ١/٢٣٩-٢٤٠، وكشف المشكلات: ١/١٧٢، والموضح، ص: ١٥٦، والبيان في غريب إعراب القرآن: ١/ ٢٧.
(٥) المراد أصل بناء الضمير: (هو).
(٦) الكتاب: ٤/١٩٥، وانظر: معاني القرآن للأخفش: ١/٢٥-٢٦.
(٧) انظر: الحجة: ١ | ٢٣٩.
(٨) انظر: الإقناع: ١/٢٤٥.
(٩) انظر: الدر المصون: ١/٧٠.

و سبقه الأخفش فقال: "وذلك أن العرب إذا كان قبل هذه الهاء التي للمذكر ياء ساكنة حذفوا الياء التي تجيء من بعد الهاء أو الواو؛ لأن الهاء حرف خفي وقع بين حرفين متشابهين فثقل ذلك"[(١)].

وتبع ابن الأنباري ابن السراج في اختيار قراءة الكسر فقال: "وقراءة من قرأ (فِيهِ)، أوْجَه من قراءة من قرأ (فِيهِي)"[(٢)]، وجوّدها القرطبي فقال: "وفيها خمسة أوجه، أجودها: فيهِ هُدى"[(٣)].

توجيه قراءة الإدغام[(٤)]:

ذهب ابن السراج إلى كراهة الإدغام في قراءة أبي عمرو، ونافع؛ لأن الكسرة تجزئ عن الياء، وإذا ثبتت الياء لم يجز الإدغام؛ لانتفاء موجبه؛ حيث حالت الياء دون التقاء حرفين متماثلين، إضافة إلى ثقل اللفظ؛ لعدم أصلية حروف الحلق في الإدغام مع أن القياس يجيز مثل ذلك[(٥)]، وقد جاء الحرفان في كلمتين.وسبقه الزجاج [(٦)].

وأنكر ابن السراج رواية من روى عن أبي عمرو وغيره قراءة (الإشمام[(٧)] مع الإدغام)، وهذا الإنكار مبني على مذهبه في الجمع بين الإشمام والإدغام، فهو لا يجيز

(١) معاني القرآن للأخفش: ٢٥/١، وانظر: حجة القراءات، ص: ٨٣.
(٢) البيان في غريب إعراب القرآن، ص: ٢٧.
(٣) الجامع لأحكام القرآن: ١٣٦/١، وانظر: كشف المشكلات: ١٧٢/١، والموضح، ص: ١٥٦.
(٤) انظر: الحجة: ٢٣٩/١-٢٤٠، ومعاني القرآن للأخفش: ٢٧/١، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٦٩/١، وإعراب القراءات السبع وعللها: ٥٥/١- ٥٦، وحجة القراءات، ص: ٨٤.
(٥) نحو: (اجْبَه حَمَلًا)، انظر: كتاب الإدغام من شرح كتاب سيبويه، ص:١٥٥، ونحو: (نوحيه إليك)، انظر: العنوان في القراءات السبع للسرقسطي، ص: ٤٢.
(٦) انظر: معاني القرآن وإعرابه: ٦٩/١، وانظر: معاني القرآن للأخفش: ٢٥/١-٢٦.
(٧) الإشمام هو: أن تطبق شفتيك بعد تسكين الحرف، فيدرك ذلك بالعين ولا يسمع... وحقيقته أن تجعل شفتيك على صورتهما إذا نطقت بالضمة -والشفاه بالهاء جمع شفة- فيصحلا، يقال: (صحِل صوته -بكسر الحاء- يصحَل -بفتحها- إذا صار أبحّ، يعني إذا كانت فيه بحوحة لا يرتفع الصوت معها، فكأنه شبه إضعاف الصوت في الروم بذلك، فالروم هو: الإتيان ببعض حركة الحرف؛ وذلك البعض الذي يأتي به هو صوت خفي يدركه الأعمى، والإشمام لا يدركه الأعمى؛ لأنه لرؤية العين لا غير، وإنما هو إيماء بالعضو إلى الحركة، انظر: سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي، لأبي البقاء علي بن عثمان المعروف بابن القاصح: ١٢٥/١.

ذلك مطلقًا، ويرى أن الجمع بينهما محمول على الظن، وقراءة أبي عمرو من باب الاختلاس والإخفاء، والحجة في ذلك؛ لزوم اللسان لموضع واحد لعدم الفصل بين الحرفين، كما أن الحرف يجب أن يكون متحركًا ساكنًا لا متحركًا مدغمًا، والإدغام الصحيح يقتضي إسكان الهاء الأولى، إضافة إلى كون الإخفاء من مذاهب أبي عمرو؛ فرارًا من كثرة الحركات والإشباع(١).

وهذا القول بعيد؛ لأن السماع عارضه، فالقارئ به من أئمة اللغة، وهو لا يقرأ إلا بما ورد فيه السماع وكان له وجهٌ في العربية " قال الأصمعي: قال لي أبو عمرو: لولا أن ليس لي أن أقرأ إلا بما قرئ لقرأت كذا وكذا من الحروف كذا وكذا. وروى عنه الأصمعي أيضًا أنه قال: ما رأيت أحدًا قبلي أعلم مني، قال الأصمعي: وأنا لم أر بَعْدَه أعلم منه..."(٢).

وروي عنه أنه قال: "ما قرأت حرفًا من القرآن إلا بسماع، واجتماع من الفقهاء، وما قلت برأيي إلا حرفًا واحدًا، فوجدت الناس قد سبقوني إليه، وأملي لهم"(٣).

وأجاز الفارسي الجمع بين الإدغام والإشمام مطلقًا كجواز الجمع بين الإطباق والإدغام، والوقف والإشمام؛ وذلك لأن الإشمام عند النحويين عمل شكلي لا صوتي، وبناء على ذلك لا يوجد فصل بين المدغم والمدغم فيه، فالإشمام مجرد تهيئة العضو لإخراج الصوت (الضم) ليدل عليه دون اللفظ به، خلاف الروم(٤) الذي يفصل وإن كان مخفيًا غير مشبع(٥).

وحمل الفارسي قول شيخه ابن السراج على الظن، فذهب إلى أن شيخه ظن أن الإشمام في الحركة، وليس ما يقصده النحويون من تهيئة العضو لإخراج الصوت دون اللفظ به، والدليل على ذلك ما ورد في حكاية أبي حاتم قال: "فلذلك أشما الضمَّ والكسر"(٦)، والإشمام عند النحويين إنما يكون في الضم، أما الكسر فلا إشمام فيه(٧).

---

(١) انظر: الحجة: ١/٢٤٠.
(٢) تاريخ القرّاء العشرة ورواتهم وتواتر قراءتهم ومنهج كل في القراءة، ص: ٢٧.
(٣) جامع البيان في القراءات السبع: ١/١٣٩.
(٤) الروم: هو الإتيان بثلث الحركة بحيث يسمعه القريب دون البعيد، وهو لا يكون إلا مع القصر في حالة الوقف فقط، انظر: غاية المريد في علم التجويد، عطية قابل نصر، ص: ١٨٢.
(٥) انظر: الحجة: ١/٢٤٠.
(٦) الحجة: ١/٢٤٠.
(٧) المصدر السابق: ١/٢٦٤.

ووجه الأخفش قراءة الإدغام فقال: "قد قرأ بعض القرّاء: (فيه هُدًّى)، فأدغم الهاء الأولى في هاء (هُدًى)؛ لأنهما التقتا وهما مثلان"(١).

وقال ابن خالويه: "فحجة من أدغم قال: إظهار الكلمتين كإعادة الحديث مرتين، أو كخطو المقيَّد، فأسكن الحرف الأول وأدغمه في الثاني ليُعمل اللسان مرة واحدة، وأما من أظهر فإنه أتى بالكلام على أصله لتكثر حسناته؛ إذ كان له بكل حرف عشر حسنات، وإنما الإدغام تخفيف وتقليل الكثير"(٢).

❁ موقف أبي علي الفارسي(٣):

خالف الفارسي شيخه ابن السراج في حجته التي احتج بها لقراءة الكسر، فذهب إلى أن العلة في كسر الهاء مع أن أصلها الضم وقوع الياء أو الكسرة قبلها، إضافة إلى أن الهاء تشبه الألف لموافقتها لها في المخرج من الحلق؛ ولما فيها من الخفاء، فكما نَحَوا بالألف نحْوَ الياء بالإمالة من أجل الكسرة أو الياء كذلك كسروا الهاء للكسرة أو الياء؛ طلبًا للمشاكلة والمجانسة الصوتية، قال الفارسي: "والهاء تشبه الألف؛ لموافقتها لها في المخرج من الحلق، ولما فيها من الخفاء؛ فكما نَحَوْا بالألف نحو الياء بالإمالة من أجل الكسرة أو الياء كذلك كسروا الهاء للكسرة والياء؛ وذلك حسن؛ ليتجانس الصوتان ويتشاكلا"(٤).

وذهب ابن السراج إلى اختيار قراءة الكسر، ولم يختر الفارسي قراءة على أخرى(٥).

وخالف الفارسي شيخه أيضًا في أن الإشمام لا يمتنع مع الإدغام؛ لأن الإشمام عند النحويين هو مجرّد تهيئة العضو لإخراج الصوت الذي هو الضم ليدل عليه، ولا يرقى إلى مرتبة اللفظ؛ أي: هو ليس بصوت يفصل بين المدغم والمدغم فيه كما هو متعارف عليه عند القرّاء.

وإذا كان الإدغام يبقى مع الإطباق في الضم فمن باب أولى أن لا يمتنع الإدغام مع الوقف أو الإشمام، ولو كان مكان الإشمام روم الحركة لامتنع الروم مع الإدغام؛ لأنه صوت يحجز.

---

(١) معاني القرآن للأخفش: ١/٢٧.
(٢) إعراب القراءات السبع وعللها: ١/٥٥- ٥٦، وانظر: حجة القراءات، ص: ٨٤.
(٣) انظر: الحجة: ١/٢٣٩-٢٦٤.
(٤) الحجة: ١/٢٦٠.
(٥) انظر: السابق: ١/٢٦٠.

وذهب إلى أن رأي شيخه مبني على الظن، وقد جاءه اللبس من باب الاختلاف في مفهوم (الإشمام)، كما سبقت الإشارة إلى ذلك[1].

وأضاف الفارسي أن العلة في ترك إتباع الهاء الياء في الوصل؛ كراهة اجتماع حروف متقاربة ككراهة اجتماع الأمثال، والعرب تخفف الحروف المتقاربة والأمثال عند اجتماعها بالإدغام تارة، وبالقلب تارة، وبالحذف تارة، إضافة إلى أن الهاء حرف خفي واكتنفها ساكنان من حروف اللين، فكأن الساكنين قد التقيا لخفاء الهاء وعدم اعتدادهم بها[2].

والراجح فيما يظهر القراءة بكسر الهاء مع حذف الصلة؛ لأنها قراءة الأكثرية ومتابعة الأكثر أولى؛ ولأنها تحقّق أصلًا لغويًّا شائعًا في لسان العرب وهو التخفيف الذي يؤدّي إلى المجانسة الصوتيّة؛ ولسلامة هذه القراءة من الاعتراض والخلاف، ولأن حروف الحلق ليست بأصل في الإدغام رغم جوازه قياسًا، إضافة إلى مجيء الحرفين في كلمتين[3]. والله أعلم.

(١) انظر : السابق:١/٢٦٤.
(٢) انظر: السابق: ١/٢٦٠ -٢٦٢.
(٣) انظر: السابق: ١/٢٣٩-٢٤٠.

❁ الخاتمة

وبعد هذه الرحلة العلميّة مع الإمام الكبير ابن السراج وتوجيهاته خلال هذه الرحلة الطويلة، فقد ظهرت لي نتائج عدّة، منها:

❁ النتائج:

١- أنَّ ابن السراج يمزج بين المصطلحات البصرية والكوفية، وإن كان يميل إلى البصرية أكثر نحو: (والعطف، والخفض، والنعت، والبدل)[١].

٢- أنَّ ابن السراج ابتعد عن رمي القراءة باللحن، مهما بلغ من نقدها وتضعيف رواتها، والمقصود بانتقادات ابن السراج الوجه اللغوي الذي تُحمل عليه الآية الكريمة، وليس القراءة ذاتها.

أنَّ ابن السراج -رحمه الله -كان مهتمًّا بالاستدلال بالشواهد القرآنية والشعرية والنثرية في توجيهاته، ومقلًّا من الاستشهاد بالحديث، فلم أقف على أي توجيه فيه استدلال بالحديث النبوي. **وختامًا:** الحمدالله على نعمة الانتهاء من هذا البحث، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

---

(١) انظر: الحجة: ١/٢١٢-٢١٤.